

في الدولة والقانون!

طارق حمو

أثناء الخوض في ماهية الدولة وعلاقتها بالقانون، يجب،
بداية، تقديم تعريفات مستوفية لمفهوم (الدولة) والبحث في
ماهيته ومعناه، بشكل يغطي ويشمل كل المعاني والتأويلات
القديمة والمعاصرة.



أثناء الخوض في ماهية الدولة وعلاقتها بالقانون، يجب، بداية، تقديم تعريفات مستوفية لمفهوم (الدولة) والبحث في ماهيته ومعناه، بشكل يغطي ويشمل كل المعاني والتأويلات القديمة والمعاصرة. فالفيلسوف الانكليزي هيربرت سبنسر يعرّف الدولة بأنها " شركة داخل حدود معينة تقوم باغراض حماية المصالح المتبادلة. بمعنى ان الدولة تقوم على حماية من يتعاون معها لما فيه مصلحتها أولاً ومصالحة ثانياً، وما عدا ذلك يظل مشاعاً يحمي نفسه بنفسه " ¹. كذلك الدولة هي منظمة المنظمات لأنها تمتلك الشمولية والسلطة واليد العليا إزاء المواطنين الذين تضمهم في داخل حدودها/ اقليمها. وهي التي تمثل الجماهير خارجياً ضمن المواقف والعلاقات والارتباطات والالتزامات مع الوحدات السياسية الأخرى في النظام السياسي الدولي.

والدولة هي المسؤولة عن تنظيم علاقات المواطنين بعضهم ببعض من خلال القوانين والانظمة والمراسيم لضمان التعايش والامن وتوطيد النظام والحيلولة دون اعتداء الناس على بعضهم البعض، مما يهدد الحياة والملكية تهديداً مباشراً. والدولة هي، كذلك، وحدة التحليل الأساسية لرصد وتفسير ظواهر السياسة الدولية. فالدولة، بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوة والنفوذ، تعد الفاعل الرئيس، ان لم يكن الوحيد، القادر على إحداث الفعل السياسي المؤثر خارجياً. وكل ماعدى الدولة من كيانات أخرى، وان اتخذت صفة دولية (كالمنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسية... الخ)، ماهي الا ادوات بيد الدولة لانجاز الأهداف التي انيطت بها.

كما ويمكن الحديث عن الدولة بوصفها الكيان الفاعل الرئيسي على المستوى الدولي كله، وهي تسمية تاريخية الأصل، ولها مكانة في التراث الإنساني والفكر الفلسفي، باعتبار أن الدولة هي من أقدم الكيانات الفاعلة في المجتمع العالمي المتجلى في صورته المعاصرة الحالية. ورغم ان التطور الذي أصاب المجتمع ببروز كيانات أخرى، إلا ان التسمية ظلت لصيقة بالنظام والقانون، للتعبير عن القواعد والأحكام التي تسعى إلى تنظيم علاقات الدول فيما بينها وبين أشخاص المجتمع الآخرين. ومن هنا يمكننا أن ننطلق ونقول بأن الدولة هي " الوحدة الرئيسية التي سيطرت على النظام الدولي منذ معاهدة ويستفاليا حتى يومنا هذا، وقد بنى النظام الدولي منذ نشأته على القوة بمفهومها الشامل. والقوة القومية لكل دولة ظاهرة نسبية تعبر عن حالة الدولة، وموقفها من علاقات القوة على المستوى الإقليمي، وهيكل القوة في النظام الدولي السائد. وتضع جميع الدول في إعتبارها إمكانية استخدامها لقوتها في مواجهة الدول الأخرى، وإمكانية استخدام الدول الأخرى لقوتها في مواجهتها. ويتكون النظام الدولي من دول أعظم، ودول عظمى، ودول متوسطة، ودول صغرى، لكن مسألة تحديد موقع كل دولة في النظام الدولي ليست مسألة ميسورة، لأنها تطرح عددا من المشاكل، نظراً لتعدد المعايير التي يتم على أساسها تحديد موقع الدولة في النظام " ².

وانطلاقاً من ذلك التعريف فإن الدولة يمكن تقديمها بأنها " تعد واقعا مفهوما ومؤسسة من مؤسسات النظام السياسي، وان كانت أكبرها وأبرزها، وتمارس الدور الرئيسي فيه. ولكن هذا لايعني ان النظام السياسي يمكن أن يكون هو الدولة، أو ان يقلص مفهومه فيصبح مفهوم الدولة. وذلك أن النظام السياسي يضم العديد من المؤسسات السياسية الأخرى غير الدولة. وتؤدي هذه المؤسسات وظائف ذات أهمية للنظام السياسي الذي يتمتع أصلاً

¹ - الدولة والقانون. من إصدارات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2006 م. ص 4.
² - د. جهاد عودة: النظام الدولي: نظريات وإشكاليات. دار الهدى للنشر. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2005 م. ص 11.

باستقلال ذاتي كما تقدم القول في ذلك. ولاشك أن العديد من هذه المؤسسات لا تملك سلطة إكراه كتلك التي تملكها سلطة الدولة السياسية، ولكن العلاقات بين السلطة السياسية والمجتمع كله لا يمكن أن تقام أو تجسد إلا من خلال هذه المؤسسات. ثم ان أفراد المجتمع جميعاً لا يشاركون في الحياة السياسية إلا عن طريق هذه المؤسسات، ولا تصاغ الأهداف السياسية إلا بمساعدتها " 3.

وإستنادا على كل ما سبق يمكن القول بشكل موسع هنا " إن كلمة الدولة تثير في الذهن اولاً فكرة السلطة، ونعني بها السلطة الفعلية والمحمية والمنظمة. والدولة شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، تكفل الأمن لنفسها والرعاية لبنيتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية، وتحقيقاً لهذا الغرض فإنها تملك القوة المسلحة والكثير من وسائل الإكراه والقمع. ولا تقوم دولة بدون تماسك إجتماعي على درجة عالية وتنظيم متدرج يسمح لها بنشر سلطتها وتنفيذ قراراتها. وحقوق الإنسان وحقوق المواطنين وحق الدفاع أكثر قابلية للإستغلال الشعبي من أمن الدولة. ووجود الدولة أول ضمان لتلك الحقوق التي لا يتسنى الدفاع عنها إلا بقيام هيئات من البوليس والجيش والنيابة العمومية تضطلع بدور لا يقل أهمية عن دور أفراد الجماعات والنقابات والمحامين. وفي ذلك يقول أهرنج أن انعدام القوة المادية هو الخطيئة الكبرى التي لا غفران فيها ولا صفح بشأنها من جانب الجماعة الإنسانية التي لا تقر هذا النقص. فوجود دولة ليس لها قوة الإكراه المادية شيء متناقض في ذاته. وهذا القول لا يفصح عن أمر أخلاقي أو غير ذلك، وإنما فيه تفصيل للتعريف ولا يصح فصل وظائف الدولة عن سلطاتها ولا مهمتها عن سلطاتها لأن الخدمات التي تؤديها تمتزج بالحقوق التي تمارسها، فجميع أنواع المساعدات والأعمال التي تقوم بها الدولة هي أداة السلطة السياسية وسبيل الحكم " 4.

ونستخلص من المعلومات والإسهاب اعلاه، بان الدولة هي أرقى أشكال التجمع البشري حيث يسود فيها السيادة المستقلة والدستور الذي يُطبق على جميع الأفراد الذين يعيشون في اقاليم ومناطق الدولة. وقد وجدت البشرية عبر تاريخها الطويل بان خير منظومة تحمي الأفراد من الفوضى وضياع الحقوق، هي منظومة الدولة. فالدولة قادرة على حماية حياة وحماية املاك واموال مواطنيها مقابل التزامات تقع على عاتق هؤلاء المواطنين إزاء كينونة وسيادة وسطوة الدولة. وقد اثر فلاسفة عصر الأنوار في أوروبا من لوك وسبنسر وهوبز وروسو في تشكيل وتبلور مفهوم الدولة التي نخبرها الآن. فعن طريق نظريات وكتب هؤلاء ظهرت الدولة بواقعها الحديث واستطاعت ان تكون منظومة سياسية لخدمة المواطنين وجمعهم في اطرها وحمايتهم. او هكذا اريد لها ان تكون مع ان العديد من الدول قد شذت عن هذه القواعد الأخلاقية وذهبت في طريق الحرب والضم والتوسع. وكان للنظام العالمي الجديد ان حدّ من سطوة الدولة الوطنية وجعل من هيبتها تتضعض مقابل هيمنة هذا النظام والدول الكبرى التي تسيطر عليه.

ولعل ماهية الدولة اختلفت قليلا في عصرنا الراهن عما كانت عليه في العصور السابقة. الآن ثمة اتجاه دولي يفيد بالتخلي عن بعض سلطات وصلاحيات الدولة الوطنية مقابل منحها للتكتلات الدولية والاتحادات السياسية والاقتصادية، حيث ان بعضاً من السيادة الوطنية تضعف ويتم التضحية بها لصالح سيادة وصلاحيات التكتل

³ - د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني: الأنظمة السياسية. من منشورات جامعة بغداد. بغداد، العراق. الطبعة الأولى 1991 م. ص 8.
⁴ - جاك دوه نيدبييه دي فابر: الدولة. ترجمة: أحمد حسيب عباس. مراجعة: د. ضياء الدين صالح. من إصدارات وزارة الثقافة المصرية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1958 م. ص 3 و 4.

السياسي او الاقتصادي، وهي السمة التي طبعت القرن الماضي. مع ملاحظة ظهور اتجاه مغاير هذه السنوات في بعض مناطق العالم لصالح الدولة الوطنية، حيث تذرر المواطنين من التضحية بالصلاحيات الوطنية لصالح التكتل الاعلى.

كيف نشأت الدولة؟

ظهرت الكثير من النظريات والتفسيرات التي عالجت نشوء الدولة من قبل العلماء والفلاسفة، بدءا بأفلاطون وأرسطو وسقراط، وحتى الوصول إلى علماء العصر الحديث الذين ناقشوا كيفية نشوء الدولة والعوامل التي أثرت في ظهور وتبلور مفهوم الدولة بالمعنى الواضح الآن. ولعل أغلب النظريات في تفسير نشأة الدولة قد بنيت على تفسيرين اثنين وهما: التفسير التيقراطي الديني، بمعنى وجود تأسيس الدولة على العامل الديني وتحت سلطة وسيطرة الدين وأحكام يظنها البشر آتية من السماء. وتفسير آخر وهو التفسير الاقتصادي أو الاطر الطبيعية والقانونية الوضعية، التي يشكلها ويضعها البشر عبر فهمهم واجتهاداتهم بما يتلاءم وحياتهم وظروف عيشهم. ولكن، عموما، فإن الظاهر والواضح هنا بأن الدولة ظهرت مع وجود العائلة، ومن ثم التطور إلى العشيرة والقبيلة والمجتمع، وطبعا مع أخذ التطورات البيئية بعين الاعتبار، حيث ساهم الارتقاء والتطور في تلك " الانزياحات" التطوراتية إلى ظهور الدولة في كيانها الأول البدائي، الذي تدرج وتطور إلى الحالة الراقية الحالية.

ومن النظريات التي عالجت نشوء الدول:

أولاً: النظرية الإلهية.

ثانياً: نظرية القوة.

ثالثاً: نظرية الأسرة.

رابعاً: النظرية التاريخية.

خامساً: نظرية العقد الإجتماعي.

أما روبرت كارنيرو فيقسم تلك النظريات إلى قسمين: " القسم الأول ينطلق من افتراض طوعية أفراد المجتمع، وضم كافة أفرادها معا تحت سيطرة قيادتها وهذه سميت بالنظريات "العقدية"، والثانية وجود القوة والقهر كأساس لنشوء الدولة " ⁵.

أما بالنسبة لعدد السكان الذين يكونون الدولة، فافلاطون قال بوضع آلاف حتى تكون الدولة "مثالية" ووافقه أرسطو على هذا الرأي. ولكن ليس هناك إتفاق على تحديد العدد، وقد تكون الدول كبيرة العدد مثل الصين، وقد تكون قليلة العدد مثل إمارة موناكو. ومهما كبرت وصغرت الدول بعدد السكان والمساحة فهي متساوية أمام القانون الدولي (مع وجود حالات بسيطرة الدول القوية والكبيرة على القرارات في العالم). ومنهم من يقول بان عدد السكان يجب أن يتناسب مع المساحة الأرضية وأن لا يكون كثير العدد حتى يتم الاستفادة من الخيرات

⁵- د. أحمد جمال الظاهر: دراسات في الفلسفة السياسية. دار الكندي للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 1988. ص 58..

والثروات الموجودة، ومنهم من قال بكثرة العدد حتى لا تكون عرضة للإطعام، وقالوا بان الدولة الصغيرة والقليلة السكان تكون عرضة لإطعام الآخرين وفي خطر بشكل دائم .

لكن لا توجد ثمة شروط أو قوانين تحدد عدد السكان من أجل تشكيل دولة ما. فالدولة لا تُحدد بعدد محدد من السكان، لكن مع ذلك فإن هناك " شبه اجتماع بأن لا يقل عن بضع ألوف. وفي حالة أن تكون الدولة كثيرة العدد السكاني يتوفر فيها امكانيات اكثر ونفوذ ومكانة أرفع، وفي حالة قلة الشعب في الدولة فان ذلك يجعل منها دولة ضعيفة ومحطاً للأنظار، وقد تكون عرضة للاجتياح في اي لحظة إلا اذا كانت تابعة، وحتى في حالة تبعيتها فإنها تصبح موضوعاً للأخذ والعطاء والمزايدات الدولية " ⁶.

وفيما يتعلق بمثالية الدولة وربط ذلك بعدد محدد من السكان، كما ذهب أفلاطون وتلميذه أرسطو، فلا نتفق مع هذا الرأي، فليس بالضرورة أن تكون الدولة مسالمة والحكم فيها مثالياً وناجحاً إنما كانت قليلة السكان، والمثال هنا دولة إسرائيل التي تتميز بالعدد القليل من السكان مقارنة مع الدول المحيطة بها، أو تلك التي تدخل معها في صراعات وحالة عداء مستمرة، فعدد السكان القليل لم يؤدي إلى وجود سلام أو حكم مسالم ناجح.

ومن المهم أن يكون عدد السكان ملائماً ومتوازناً مع رقعة الأرض، ومع الموارد الطبيعية من أجل توفير دخل قومي ومستوى معاشي جيد للمواطنين وتوفير فرص الرعاية والعمل. ووجود علاقة طردية بين عدد السكان وقدرة الدولة على الإستيعاب يساهم في الاستقرار والاستمرارية والبقاء والمحافظة على وجود الدولة، كما يؤكد على قدرة ومركز الدولة الخارجي وأمنها الداخلي.

ونحن نرى بأن عدد السكان عامل مهم جداً في قوة الدولة والمساهمة في رقيها وتقدمها الاقتصادي وسطوتها والحفاظ على سيادتها. فالسكان هم من يصنعون الاقتصاد وقطاعات الإنتاج والقوة العسكرية، وهم من يمثلون الثروة الحقيقية للدولة، وهم رأس مالها الحقيقي. ومن الممكن أن يتميز السكان بالتجانس أو الاختلاف في العرق والدين، وهذا يمكن أن يعود بالفائدة على الدولة إذا كان تعامل الدولة مع المواطنين على أساس المواطنة الصحيحة ووفق القانون ودون تفریق، أو بالحروب الداخلية والصراعات في حال اقضاء الدولة مكون ما، واعتمدت فقط على سيادة مكون فيها، والأمثلة كثيرة في الشرق الأوسط.

ومن المهم التعامل مع المواطنين بكافة هوياتهم العرقية والدينية وآرائهم الفكرية والعقيدية، ضمن إطار المواطنة الصحيحة والواضحة، بحيث يكونوا قادرين على الحفاظ على هوياتهم وإبرازها دون خوف في إطار الهوية العليا، وهي هوية المواطنة/الولاء للدولة التي ينتمون إليها. وهذا الكلام صح في الماضي، ويصح اليوم أيضاً ونحن نعيش العصر المتقدم من العولمة، ومن هنا " يعتقد بعض المراقبين أن دور الدولة/ الأمة قد تقلص ليصبح أشبه بدور بلدية ضمن نظام رأسمالي عالمي، يقع على عاتقه تأمين البنى التحتية الضرورية، والخدمات اللازمة لاجتذاب توظيف الرساميل. ولكن، هذا تبسيط مفرط. فالمجتمعات تطالب بهوية، وقد نجحت الدولة/ الأمة أحياناً في تزويدها بها، في حين وهنت هويات أخرى. لذا تستطيع الدولة/ الأمة أن تؤدي دوراً مهماً في التعبير للعالم الخارجي عن هوية فريدة مرتبطة بمكان معين. ويقل مستوى نجاح الدولة/ الأمة في الحالات التي ينقسم فيها

⁶ د. عبد المجيد عرسان العزام ود. محمود ساري الزعبي: دراسات في الفكر السياسي. دار الحامد. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 1988 م. ص 121.

السكان إلى مجموعات كبيرة متعددة لا ترغب في التخلي عن هوياتها المختلفة المشرذمة في سبيل تحقيق هوية وطنية. وخير الأمثلة المعاصرة على هذا نراها في ماليزيا، وأندونيسيا، ويوغسلافيا. ففي هذه الحالات، تفشل الأيديولوجيا القومية لأسباب شتى في استيعاب شرائح كبيرة من السكان، ما يسبب أزمات صقة متواصلة ضمن المجتمع ترد عليها عموماً أجهزة الدولة، والمجموعات الحاكمة رداً عنيفاً في بعض الأحيان⁷.

ومن هنا يتضح لنا بأن السكان عامل مهم، ومهما كان عدد السكان متوائماً مع مساحة الدولة وإمكاناتها وقدرتها الاقتصادية وثرواتها التنموية، كانت الدولة قوية وقادرة على استثمار عدد سكانها في التطوير والازدهار والرفق والتقدم في الجوانب الاقتصادية والحياتية والعسكرية أيضاً. وليس صحيحاً أن العدد المثالي هو ما حدده أفلاطون وأرسطو. ولا بد أن الفيلسوفين قد ذهبوا في التفسير على مقاييس عصرهما البدائي، حيث أن الكثير من المفاهيم لم تكن متطورة، ولم تكون الدولة موجودة بالإطار الحالي، ولا التقدم العلمي والتقني كان متوافراً كما هو الحال عليه الآن، حيث أن قوة الدولة تتعلق بمساحتها وثرواتها وعدد سكانها وموقعها وديمقراطية نظامها القادر على احتواء كل الاختلافات والتناقضات المجتمعية عبر النظام الديمقراطي وقوة مرونة القانون، دون الحديث عن "مثالية الحكم" فيما يخص عدد السكان، أو القمع والمصادرة كما في بعض الدول المستبدة الشمولية في الشرق الأوسط وإفريقيا.

وفي التفسير الفلسفي/السياسي لمفهوم وماهية الدولة الحديثة القائمة الآن، ثمة تقسيم معاصر للدول يعكس قوة وفاعلية وحضور هذه الدولة في المشهد السياسي والاستراتيجي الدولي، ويتضمن فحوى هذا التقسيم ما يلي: "أولاً: الدولة السلبيّة الصفرية/عديمة الشأن: التي تنفذ ببساطة أي شيء تطالب به المجموعات المسيطرة في المجتمع مهما كان شأنه، فالدولة كيان تافه لا يحسب له حساب، أو هي ألعوبة لتحقيق مآرب الآخرين والمقاربات الخمس جميعاً، التعددية واليمين الجديد، ونظرية النخبة، والماركسية، والتعددية الجديدة، لها رسم خاص لصورة الدولة الصفرية من أن هناك بالطبع خلافات كبيرة فيما بينها حول أي من المجموعات الخارجية هي التي تسيطر على الحكم، فأصحاب المقاربة التعددية يرون أن المواطنين هم الطرف المسيطر، واليمين الجديد يرى أن هذه السيطرة تعاني من خلل، أما أصحاب نظرية النخبة فيميزون نخبة حاكمة، تقابلها لدى الماركسيين طبقة حاكمة ذات قاعدة اقتصادية، في حين يعتقد التعدديون الجدد أن خيارات المواطنين المفصلة يتم إتباعها على الرغم أنهم لا يمارسون سيطرة مباشرة على صانعي القرار. ثانياً: الدولة المشايعة: التي تعمل أساساً على تحقيق أهداف مسؤولي الدولة، بينما تراها توفق بين بعض مصالح المجتمع الأخرى، التي يتطلب الأمر تعاونها، ويرى أصحاب المقارنة التعددية أن الدولة المشايعة هي سمسار، أما بالنسبة لليمين الجديد فهي آلة متلاف خارجة عن نطاق السيطرة، وهي في رأي أصحاب نظرية النخبة، نخبة مسيطرة تابعة للقطاع العام، أما الماركسيون فيرون فيها جهازاً متخصصاً يمكن أن يعمل بصورة مستقلة عندما يتحقق التوازن في الصراع الطبقي. والمقارنة التعددية الجديدة هي وحدها التي تملك صورة واضحة المعالم للدولة المشايعة. ثالثاً: الدولة الوصية: وهي الدولة التي تستطيع أن تعدل مسار ميزان القوى في المجتمع وفقاً لمصلحة عامة وعلى المدى الطويل. ومن الطبيعي أن النظريات المختلفة ترى أن الدولة الوصية موجهة نحو غايات مختلفة. فيرى التعدديون أن الحكم يسعى وراء العدل الاجتماعي الحقيقي والاستقرار السياسي، أما بالنسبة لليمين الجديد فهي تقرب نحو الكمال تصوراً محدداً

⁷ -مارتن غريفيش وتيري أوكالاها: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. ترجمة واعداد: مركز الخليج للأبحاث. دبي، الإمارات. الطبعة الأولى 2008 م. ص 217 و218.

للرفاه الاجتماعي، أما نظرية النخبة فترى أن الدولة ترعى المصلحة الوطنية، وهي في الماركسية تدفع نحو الأمام الاحتياطات لكل الطبقات ضمن نطاق الرأسمالية، بينما يرى التعدديون الجدد أن السياسة العامة إنما تخطو في إثر صورة المهن المتناثرة للإحتياجات الاجتماعية " 8 .

والثابت هنا بان حصر النظام الدولي بالدول وجعله مقتصرًا عليها لا يتفق مع الحقائق الموضوعية لعالمنا المعاصر، لذلك فإن النظرة التحليلية الحديثة أخذت تخفف كثيرًا من حدة الميل نحو تبني التفسير السياقي، ولا تهتم كثيرًا بالمعيار القانوني، وأخذ التركيز يتمحور حول الصيغة السلوكية أو المعيار السلوكي المتمثل بالقدرة على صياغة وتطبيق برامج عمل قادرة على التأثير في مجرى العلاقات الدولية.

ويعتبر المواطنون أو الشعب العنصر الرئيسي في وجود وتشكيل الدولة. فلا يمكن تأسيس دولة والإعلان عنها بدون وجود شعب قائم على أرضها. وهذا الشعب يتكون من الأفراد وعائلاتهم، وتجمعات تعيش على الاقليم الواحد. ولكي ينجح هؤلاء الأفراد في تشكيل مفهوم (الشعب) لا بد ان تتوافر فيهم مجموعة من العوامل والمشاركات منها الإقامة على أرض الاقليم والمصير المشترك والمصالح المشتركة والترابط لحماية الأرض والحكومة والاسهام فيها.

ولكن هناك من يقول بأن منهج التحليل الحديث يرى بان النظام الدولي لم يعد مقتصرًا على الدول القومية بمحدوديتها ووحدايتها. فمن ناحية اتسع هامش الدول المحدودة ليشمل دول جديدة، حتى اضحى النظام الدولي اليوم دولا تعدادها 185 دولة. وقد ترتب على هذه الحقيقة أن ازدادت وتنوعت، كما تعقدت أكثر من أي وقت مضى، انماط التفاعلات الدولية بمضامينها الاقتصادية والسياسية بل وحتى النفسية والثقافية. وعليه فإن الاحداث السياسية في اي منطقة أو اقليم اصبح لها صدى دولي وامتدادات عالمية. أي ان قضايا مثل (سباق التسلح، تلوث البيئة، الاسلحة النووية، حقوق الانسان) اضحت اليوم موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، كما بدأت تظهر كيانات جديدة في النظام الدولي (شركات، منظمات دولية حكومية وأخرى غير حكومية).

ماهي نظريات نشوء الدولة؟

لقد ظهرت الكثير من النظريات التي عالجت نشوء الدولة، فمنها من قالت بأنها نشأت (أي الدولة) نتيجة عامل القوة والحرب. وقالوا بأن الحرب هو العامل الرئيسي في نشأة الدولة والتحكم بالآخرين والسيطرة عليهم. ومنهم من قال أن قوة الفرد الشخصية، وقدرته وملكاته وإمكانياته هي التي تؤدي إلى قيام الدولة بما يخدم مصالحه الشخصية.

أما أصحاب الفكر الماركسي فيقولون بأن الدول التي قامت في المجتمعات الغير إشتراكية وسيطرت عليها وادارتها، فقد كانت حكومات طبقية مستغلة لطبقات أخرى، وحسب رأيهم فإن الدولة نشأت نتيجة سيطرة طبقة على طبقة أو طبقات أخرى، حيث تميزت العلاقات بالاستغلال والسيطرة والمصادرة والتحكم وسلب الإرادة

⁸ - إبراهيم أحمد: الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، مقدمة إلى كلية العلوم الاجتماعية في جامعة أسانبا في وهران، الجزائر. 2010 م. ص 11 و12.

والمقدرات. وثمة نظريات أخرى قالت بأن الدولة هي نتيجة تجمع الكثير من الأفراد في منطقة معينة، مشكلة الأسر والعوائل. ومنهم تكونت القبائل والعشائر، وكبرت هي بدورها فتشكلت منها القرى، ثم توسعت القرى وتشكلت منها المدن، ومن المدن تشكلت الدول (نشأة الدول على أساس الأسرة). ومنهم من فسّر الدولة وطريقة تشكلها ونشوءها تفسيراً دينياً، وقال بأن الدين هو العامل الأساسي في ظهور وتواجد الدولة. ومنهم من قال بأن الدولة تشكلت نتيجة العوامل الاقتصادية والمصالح والمنافع بين مجموعة من الناس القاطنين في الحيز الجغرافي الواحد.

ومن النظريات التي عالجت نشوء الدول:

1- النظرية الإلهية: وهذه النظرية هي النظرية الأقدم في معالجة موضوع نشوء الدولة وتكوينها. وهي تقول بإرجاع الدولة إلى الأصل الديني، أي إلى الله. وثمة رؤيتان تطبعان هذه النظرية، منها النظرة المباشرة التي تقول بأن الله ذاته هو من اختار الدولة ووضع لها القوانين التي تسيّر حسب مشيئته واختار لها القواد والحكام والمشرفين، ليشرفوا على إدارة حياة وشؤون عباده ويتحملوا المسؤولية أمامه، لذلك فإن الدولة هي كائن مقدس لأنها من صنع الله. وهذه النظرية قديمة قدم الحضارات الإنسانية الأولى، واصحابها يرون في الحاكم بأنه ممثل الإله على الأرض، لذلك لا يجب اعتراضه وانتقاده بل تقديم الولاء الكامل له، لأنه هنا ولاء للإله ذاته. ومنها النظرة غير المباشرة، وهذه النظرة تقول بأن الدولة هي من صنع الأفراد ولكنها تمثل الإرادة والعناية الإلهية.

2- نظرية القوة أو العنف: وأصحاب هذه النظرية يقولون بأن الدولة في الأساس تشكلت نتيجة تخوف الأفراد من الهجمات والاغارات، فوصلوا إلى قناعة تتمثل في التأطير في دولة ووحدة قوية قادرة على أن تحميهم وتصد عنهم الحملات والحروب التي قد تسفر عن فرض الاحتلال والابادات عليهم. وتم استغلال هذه النظرية من الدولة في فرض السطوة والاحكام الصارمة على الأفراد، بحجة أن الدولة هي التي تحفظ كيانهم وحياتهم وأملآهم وتحميهم من الاحتلالات والاغارات والهجمات الخارجية، كذلك تحميهم من بعضهم البعض. وظهر في العصور الوسطى وما بعدها مفكرون يدعمون هذا الرأي ويبررون للدولة سطوتها وبطشها، وضمان بقاء القوة في يدها، ضماناً لحماية الشعب من الخارج والافراد من بعضهم البعض. ومن بين هؤلاء الفلاسفة والمفكرين ميكافيلي وهوبز وغيرهم. هذا رغم ظهور آراء أخرى اعتبرت الدولة أداة للشر والاكراه والبطش المقونن، التي تحد من حرية الأفراد ورجباتهم في الاختيار وتتدخل في حياتهم وإراداتهم. كذلك ميل الدولة - في فترات كثيرة من التاريخ البشري - إلى الانتصار للاقوياء والاعنياء المستغلين للطبقة الضعيفة العاملة الكادحة.

3- نظرية الأسرة/ النظرية الطبيعية: هذه النظرية مبنية في الأساس على طبيعة الانسان الاجتماعية وميله إلى الاجتماع والتكتل ونفوره من الانعزال والعيش بمفرده. فالانسان كائن اجتماعي صرف. لذلك وحسب هذه النظرية فإن السياسة والحكم والتأطير في كيان سياسي أسمه الدولة هو في الاصل من ذات طبيعة البشر، والمنتهى الطبيعي للتكتل البشري في صيغة الدولة ككيان سياسي ضابط وضامن لأمن وأمان الاجتماع الانساني. ومن هنا يظهر أهمية الدولة والقانون والدستور والحكم الذي يشرف على حياة المواطنين المتكتلين في نفس المجتمع في الحيز والمكان الجغرافي الواحد المحدد المعين. وثمة نقد لهذه النظرية وهي انها لا تعترف بسلطان الدولة وقوتها وقوانينها من حيث ماهيتها، بل ترجعها إلى طبيعة البشر وميلهم للاجتماع. وهي بالتالي لا تعترف بحقوق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات.

4- النظرية التاريخية: وهذه النظرية تتميز بأنها لا تعتمد، كغيرها، على عامل واحد في تفسير نشوء الدولة وتطورها، بل تلجأ إلى ايراد وتقديم العديد من العوامل التي ساهمت في نشوء وتبلور الدول. فهي بحثت في التاريخ الانساني وجمعت العديد من العوامل التي ساهمت في ظهور الدولة، ولم تلجأ إلى تفسير واحد مثل الصراع بين الطبقات أو الجانب الاقتصادي أو الجانب الديني. ويمكن جوهر النظرية التاريخية في القول أن " تفاعل مجموعة العوامل الدينية والثقافية والبيئية والجغرافية والوعي السياسي ورابطة الدم وطبيعة الانسان وغرائزه وتطورها مع الزمن أدى إلى حتمية ظهور الدولة. والدولة ليست وليدة حدث واحد أو وليدة الصدفة الفجائية، ولكنها حصيلة تطور تاريخي لمجموعة احداث وعوامل ويحتاج إلى زمن. فربما تلعب الأسرة وتنظيمها دور في بناء الدولة، ولكن لا يمكن أن تكون العامل الوحيد فهناك عوامل أخرى تتداخل معه وتتطور إلى حتمية ظهور الدولة " ⁹.

وتختلف الدولة بانظمتها وطبيعتها، وهذه الاختلافات في المظهر وليست جوهرية.

5- نظرية العقد الإجتماعي: إن اجتماع الافراد في اطار واحد هو الدولة، وقبولهم في العيش معا بشكل جماعي ونفورهم من الانعزال والعيش المنفرد، كان هو المحرك الأكبر لظهور الدول والاطر السياسية، لكن الاجتماع وحده لم يكن كافيا، لقد كانت هناك حاجة ماسة ووجودية إلى وجود عقد/دستور بين الافراد من أجل ضمان سير الدولة بشكل قانوني وتنظيم العلاقات بين البشر، والتفاهم في الاطار القانوني المحمي بقوة الدولة وباحتمارها هي فقط للعنف والشرعية والسيادة والفصل في المنازعات. وكان الهدف المنشود من (العقد الاجتماعي) هو ضمان التعاون بين الافراد بدل التنابز والتناحر والتقاتل. أي ان المهم هو سيادة الشعب. ان يكون الشعب هو مصدر وأصل السلطات والقوانين والشرائع. وهذه النظرية قديمة، فقد أكد عليها أرسطو وشيشرون في العصور الأولى من الحضارة البشرية، قبل أن تتبلور بشكل واضح المعالم على أيدي مفكري ومنظري عصر النهضة من أمثال توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو من خلال كتابه الشهير (العقد الاجتماعي).

ماهي أشكال الدول؟

تختلف الدول في أشكالها، حيث قد تكون بسيطة أو مركبة ومعقدة، يصعب الفصل بين مظاهرها وطبيعة عمل مؤسساتها والآليات التي تتحكم فيها. وتم استخدام عامل (السيادة) كمعيار للحكم على الدولة وفهم طبيعة تكوينها وتركيبها وعملها. وعموما يمكن الحديث عن عدد كبير من التقسيمات التي وضعها العلماء والمنظرون في الدولة وطبيعتها والمشرعون القانونيون لتوضيح أشكال الدول وتحديدتها. ونحن هنا نستطيع الحديث عن عدد كبير من التقسيمات والأشكال وشرحها بالاعتماد على اجتهادات ونظريات العلماء. ومن هنا يمكن إيراد التقسيم التالي لأشكال الدول:

⁹ - الدولة والقانون: مصدر سبق الإشارة إليه. ص 14.

أولاً: الدولة البسيطة: تكون السيادة فيها غير مقسمة، وتباشر الدولة وظائفها من خلال السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويكون لها دستور واحد مطبق على كل الاقليم، ومن الأمثلة على ذلك فرنسا. ومن محاسن هذه الدول، انها تكون اقل تعقيداً. وجود حكومة مركزية واحدة يساعدها على تحديد النفقات وتوفيرها. سياستها الخارجية تكون واضحة و اقل تأثيراً بالعوامل الداخلية. ليس هناك فرصة لحدوث نزاع بين الحكومة المركزية وحكومة الأقاليم (كذاك الذي نراه بين حكومة بغداد/المركز وأربيل/الاقليم في العراق).

ثانياً: الدولة المركبة: يتكون من إتحاد دولتين أو أكثر. وتتوزع السلطات فيما بينها حسب طبيعة الإتحاد. وهي أما أن تكون إتحاداً شخصياً، ويكون عبارة عن إتحاد دولتين أو أكثر تحت لواء رئيس واحد. وتحفظ كل دولة باستقلالها الداخلي والخارجي. والحرب التي تحدث بين دولة تعتبر حرب دولية ورعايا كل دولة في الدولة الأخرى يعتبرون أجنب. ليس من الضروري أن تكون أنظمة الحكم فيها متشابهة.

ثالثاً: الأتحاد الكونفدرالي: ويكون الأتحاد بين دولتين أو أكثر باتفاق أو معاهدة دولية، وتحفظ كل دولة باستقلالها الخارجي والداخلي، وحق الانفصال يتمتع به دول الأتحاد ويكون لكل واحدة منها علمها وجيشها الخاص بها. وهناك ميزة ازدواجية الحكومة. والدستور الفيدرالي يكون الفصل والمرجع في النزاعات الداخلية " 10

وطبعاً يمكننا التوسع في شرح وتبيان الأشكال الواردة أعلاه من الدول. فالتمييز بين الدول الموحدة وتلك المركبة يتم من خلال معرفة عدد الحكومات ونوعها وماهية الدستور. حيث ان الدول الموحدة تتركز الصلاحيات فيها في يد حكومة مركزية واحدة تدير الأطراف من العاصمة، ولا تسمح بظهور حكومات محلية في الاقاليم. وفي الدول المركبة الاتحادية فان الدستور ينص على صلاحيات لحكومة المركز مع وجود صلاحيات للحكومات المحلية، مع الاعتراف بسيادة الشعب على كل الحكومات والمؤسسات التي تدير شؤونها حسب الدستور. فالحكومات المحلية مثلاً لا تملك أي ممثلات وسلطات دولية تتجاوز الحدود، أي لا شخصية دولية لها. وذلك بخلاف الحكومة المركزية في العاصمة والتي تمثل الدولة خارجياً ولها شخصية دولية ويحق لها بحسب الدستور اتخاذ قرارات ذات صبغة وطابع دولي. وطبعاً تختلف طبيعة الدول التي تدير مناطقها بنظام الإدارة المحلية، عن الدولة الفيدرالية التي تعترف بأقاليم ذات سيادة محلية واسعة. فالأتحاد الفيدرالي يتكون نتيجة " رغبة عدد من الدول بالتخلي عن عن سيادتها وشخصيتها الدولية لايجاد دولة جديدة ذات عناصر ومقومات جديدة وذلك من أجل تحقيق مصالح مشتركة كدعم وتقوية قواها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ولتوثيق الروابط القومية والجغرافية. فكيانات الدول المندمجة تنصهر في كيان الدولة الجديدة. ويصبح مواطنوا هذه الدول مواطنين في الدولة الجديدة ويخضعون لقوانينها ويلتزمون بطاعة وأمرها والولاء لها. يضاف إلى ذلك أن جميع الموائيق والمعاهدات الدولية تقوم بها حكومة الأتحاد (الحكومة المركزية أو الفيدرالية)، وتعتبر هذه الموائيق والمعاهدات ملزمة لجميع الحكومات المحلية في الدولة الاتحادية " 11

10- د.سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر. من إصدارات كلية الحقوق بجامعة القاهرة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2007 م. ص 40.

11- د. ابراهيم درويش: النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية. دار النهضة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1969 م. ص 248.

ودوليا، وفي عصرنا الراهن، فإن الاتجاه العام ينحو نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى. فالدول باتت تتنازل رويدا رويدا عن سيادتها لصالح الانضمام إلى التكتلات الكبرى، والاستفادة منها في تطوير بنيتها الداخلية وتحقيق الرفاهية لمواطنيها. ويمكن الحديث هنا عن الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، مع الفارق بين كل تجربة من حيث النجاح و المرونة وتحقيق الاهداف العامة. وفي العصر الحديث يمكن الحديث عن هذه التكتلات بوصفها هي الأخرى شكلا جديدا من أشكال الدولة.

ما هو مفهوم جان جاك روسو في تفسير الدولة؟

جان جاك روسو (1712-1778 م) مفكر سياسي فرنسي، كتب العديد من الكتب والأبحاث في مواضيع وحقوق معرفية مثل الدولة والتنوير والديمقراطية، ولعل من أهم كتبه، كتاب (العقد الإجتماعي) الذي كتبه عام 1722 م. وهذا الكتاب جاء بعد قراءة واطلاع روسو على كتابات مفكري عصر النهضة الأوروبية من أمثال توماس هوبز وجون لوك وغيرهم، ممن كتبوا في نظرية "العقد الإجتماعي"، وزادوا عليها بالشرح والتحليل. وكان روسو يرى نفسه مفكرا عالميا، أي انه ابن الثقافة والحضارة القديمة والجديدة على السواء، وأبن كل الأفكار والفلسفات الإنسانية التي طرحها المفكرون الأولون والمعاصرون له. ويتزأ ذلك في العبارات التي افتتح بها روسو كتاب العقد الإجتماعي عندما كتب " كنت احسب نفسي يونانيا ورومانيا وأنا اضع بصماتي على العقد " .

وكان روسو في حياته واضحا مع نفسه وكتب في شؤون البشر وكيفية تخليصهم من الديكتاتورية والشمولية والظلم. وكان يؤمن بالنظام الديمقراطي، رغم اعترافه بأنه غير كامل. وقد ناهضه الكثيرون لأفكاره، ولم يجد في حياته الاحترام الذي يستحق، لكن أفكاره كانت النواة الأولى في صنع الثورات وظهور القراءات التنويرية، التي أصبحت الأساس في الثورة الفرنسية، وفي عصر التنوير لاحقا. ومن هنا يمكن القول بأن " الأفكار السياسية التي نادى بها روسو يؤيدها موقفه الاجتماعي. فمنذ البداية وقف نائرا ضد الفنون والآداب والمدنية، ثم ضد المجتمع بصورته المنحلة التي طالعتها. وهو الذي قال في المقال في عدم المساواة: أن الملكية هي السرقة، فكان أول من نادى بالمجتمع المدني. وهو في الجملة المؤلف الذي عاش، وهو من العامة، وسط النبلاء. وكان فقيرا وسط الأغنياء، فأحس الظلم الاجتماعي بصدق، وأحسن التعبير عن الشعب، وناهض الطغيان وعدم المساواة، فكان طبيعيا أن يردد الشعب وراءه عاجلا أو آجلا قوله المأثور: إنه لمناقض كل التناقض للقانون الطبيعي، مهما كان تفسيراً، أن يأمر طفل شيخاً أن يقود أبله حكيماً. وأن تتوافر لدى حفنة من الناس الكماليات، في حين أن الكافة الجائعين تعوزهم الضروريات. إن البعض لا يعزو لروسو قيام الثورة وسقوط الملكية وتطبيق الجمهورية والديمقراطية فقط، بل يرى أن كل المذاهب التقدمية وفي مقدمتها الاشتراكية والشيوعية لها جذور في كتب روسو " ¹².

¹² - نجيب المستكاوي: جان جاك روسو: حياته، مؤلفاته، غرامياته. دار الشروق. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 1989 م. ص 435.

ويركز روسو في كتابه (العقد الاجتماعي) على فكرة سيادة الشعب، إذ إن الشعب هو الذي يؤسس الدولة ويحدد كيفية إدراتها بحيث تكون في أفضل الصور لخدمة أفراده. ويوضح روسو بأن العلاقة بين الشعب/المواطنين والدولة/المؤسسات تتكون عبر عقد واضح المعالم، يتمسك كل طرف منهما به. وقد يكون هذا العقد اختياراً أو نتيجة الترغيب، ويهدف لخلق حالة تعايش طبيعي حيث الانضباط والتمسك بالقانون والعيش في كنفه. وهذا العقد جاء نتيجة القانون والتطور الطبيعي، بوصف الإنسان ابن الطبيعة وهو في تطور وإرتقاء دائمين، لذلك لا بد من تحديد وتأطير العلاقة بين التجمعات البشرية والمؤسسات الناشئة بعقد واضح المعالم يضمن حقوق وواجبات الأفراد ويحميهم. فالتعاقد هو لإيجاد سلطة منضبطة قادرة على الحماية وضمان الأمن والإستقرار، مقابل حصول الفرد على الأمن والتمتع بحياة مستقرة ضامناً مصالحه وأملاكه وحياته.

ويتحدث روسو في كتابه (العقد الاجتماعي) عن أهمية صوت المواطن في العملية الديمقراطية، حيث إنه يعني قبول هذا المواطن بالعقد الاجتماعي وإيفاءه جزء من "العقد" عبر الاقتراع والانتخاب والبت في الشؤون العامة. فهذا القرار يعني إنه مشارك في البناء ونشر الاستقرار والديمقراطية، كما أنه ملزم بالعقد ويعبر عبر الاقتراع عن حبه لبلاده وللقانون القائم، وعن احترامه للتضحيات التي حدثت من أجل توطيد هذه الديمقراطية والوصول إلى هذا النظام التعاقدى الحر. ومن هنا يقول روسو في مقدمة (العقد الاجتماعي) ما يلي: " إذا ولدتُ مواطن دولة حرة عضواً من أعضاء صاحب السعادة، فمهما كان تأثير صوتي في الشؤون العمومية ضعيفاً، فإن حقي التصويت عليها كاف لأن يوجب عليّ تحصيل المعرفة بها. ألا أني سعيد، كلما تأملت في أمر الحكومات، بأن أجد دائماً في بحوثي أسباباً جديدة تحبب إليّ حكومة بلادي " ¹³.

إن فالمراد هنا من فكرة "العقد الاجتماعي" هو توضيح قيمة رضی وموافقة الأفراد ومدى تفاعلهم معها كضرورة لأبد من التوجه لها والتمسك بها، وذلك من أجل انجاح دوره في التفويض لإقامة سلطة تصبح من خلاله سلطة شرعية. وروسو يفضل هنا سلطة الشعب على سلطة الحكومة القوية أو السلطة المقيدة بالقانون. فالشعب هو عملياً، حسب روسو، المالك للسلطة، والحكومة أداة تنفيذ فقط، وفي حال فشلها أو ظهور قصور من جانبها، فإن للشعب الحق في عزلها وإختيار أخرى غيرها. وحسب كلامه في ضرورة الإدلاء بالصوت في كل عملية ديمقراطية، فإنه يركز على محورية ومركزية دور المواطن/الفرد في المحافظة على "العقد الاجتماعي"، وركائز الدولة والحكومة، ويجعل من ذلك إحدى أهم الطرق التي يعبر بها الفرد عن حبه للوطن، واداء واجبه في المحافظة على الشكل الحالي وادامة سلطة الشعب عبر الاقتراع والاشراف على سير العملية الديمقراطية، أو سير عملية المحافظة على "العقد الاجتماعي".

ولا شك أن روسو يحوز على مكانة كبيرة بين مفكري عصر التنوير، وهو الذي استكمل نظريات هوبز ولوك في الدولة والحكم، وتوسع فيها بشكل كبير، ومن هنا فقد " أيد روسو أكثر من غيره من أبرز الشخصيات في القرن الثامن عشر وجهة النظر التي تقول بوجود علاقة بين السياسة والأخلاق والتي استقاها من اليونان القديمة. وأفتراض أنه إذا كان بالإمكان عزو فساد أخلاق أهالي البندقية المعاصرين إلى فساد حكومتهم، فإن فساد غيرهم من الشعوب بالمثل يرجع إلى حد كبير للجرائم السياسية والاضطهاد الذين تمارسهما حكوماتهم. وفي كتاباته

¹³- جان جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي. ترجمة وتقديم وتعليق: عبد العزيز لبيب. من إصدارات المنظمة العربية للترجمة. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2011 م. ص 77.

الأولى، حاول روسو أن يتعقب أصول ذلك الانحطاط الأخلاقي على مدار فترات زمنية أوسع وأكثر تباعدا تاريخيا من خلال التجريد الفلسفي للظلم السياسي الراهن. لقد كان على قناعة بأنه ما دامت أزمة الانسان الحديث في ظل أغلب الحكومات الماصرة خلقتها ظروف سياسية، فإن الدول التي تتبنى مبادئ سياسية مغايرة يمكنها في المقابل جعل مواطنيها ينتهجون سلوكا أفضل، مما يتمخض عنه إحلال الفضيلة محل الرذيلة " ¹⁴.

وفي الخلاصة فإن جان جاك روسو لم يكن مكملا طبيعيا لهوبز ولوك فقط، بل كان مبدعا في شرح وتفسير مفهوم وكيونة وعمل ومهام (الدولة) وتوضيح علاقتها بالمواطنين والرعية. وقد تبني الثوار الفرنسيون كتاب روسو (العقد الاجتماعي) واعتبروه انجيل الثورة، لانه ركز على حقوق الانسان والحريات العامة والعدالة والمساواة وكل القيم التي كان المواطنون ينادون بها ويعتبرونها أساس حياتهم ووجودهم. وأساس الدولة في نظر روسو يكمن في ضمان أمن وحياة وملك وحرية الانسان الفرد. وتميز روسو عن بقية منظري الدولة الذين سبقوه، وخاصة هوبز ولوك، بالتركيز كثيرا على حرية الانسان في القرار والتعبير دون خوف من محاسبة سلطات الدولة وعسف مؤسساتها. ويعتبر روسو أي تنازل من جانب الافراد للصالح العام، مشروطا بخدمة الفرد، وانه يجب ان يصب حتما في النهاية في صالح الافراد أنفسهم، ويكون مكملا للمساعي الرامية للحصول على المزيد من المكتسبات لصالح الفرد وحرية وقراره وشعوره بالامان والحرية في ظل دولة القانون والمساواة والحريات العامة.

ماهي العلاقة بين مفهومي الدولة والقانون؟

ظهرت العديد من النظريات والتفسيرات حول كيفية نشوء الدولة وظهورها، وتوطيد أركانها كما هي الآن متبلورة في زمننا المعاصر. وكان هم الفلاسفة الشاغل هو البحث في بدايات نشوء الدولة ومتابعة سير تطورها من كافة النواحي، من ضمنها الناحية القانونية ايضا. وتقديم تفسيرات وشروح وافية لهذه العملية تفيد في دراسة الدولة ومتابعة عملية تطورها في المستقبل. وهنا يمكن القول بأن " الدولة القانونية معناها خضوع الدولة للقانون في جميع مظاهر نشاطها، سواء من حيث الإدارة أو القضاء أو التشريع، وذلك بعكس الدولة البوليسية حيث تكون السلطة الإدارية مطلقة الحرية في أن تتخذ قبل الأفراد ما تراه من الإجراءات محققا للغاية التي تسعى إليها وفقا للظروف والملابسات " ¹⁵.

وكل المفكرين والمنظرين يقرون أن للدولة شخصيتها القانونية، وهذه الشخصية القانونية هي التي تؤهل الدولة لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وايضا امتلاك السلطة العامة المقرونة بالسيادة. بل ان الشخصية القانونية للدولة هي في الاصل أحد أهم مقومات قيام الدولة واستمراريتها. والاعتراف بالشخصية القانونية للدولة يجعل منها وحدة قانونية مستقلة عن الاشخاص الذين يتولون فيها المهام والسلطات، كما يمنحها الاستمرار والديمومة، وبالشكل الذي لا يؤثر في بقائها زوال او غياب الافراد الذين يزاولون فيها الحكم والإدارة. ومن هنا فقد بات من " المسلمات لدى كل الفقهاء أنه في الدولة المعاصرة لم يعد يكفي لحماية حقوق الأفراد وحريةهم العامة أن تتأكد

¹⁴- روبرت ووكلر: روسو: مقدمة قصيرة جدا. ترجمة: أحمد محمد الروبي. مراجعة: مصطفى محمد فؤاد. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2015 م. ص 72.

¹⁵- د. ثروت بدوي: النظم السياسية. دار النهضة العربية. القاهرة، مصر. الطبعة الثانية 1989 م. ص 169.

سيادة القانون فيما ينشأ بينهم من علاقات، بل أصبح يلزم لتوكيد هذه الحماية أن يسود القانون علاقاتهم مع الدولة، وما يتفرع عنها من هيئات عامة، لأنه بغير خضوع الدولة للقانون فلن يكون الحكم لغير القوة المادية ولغير سياسة الاستبداد والطغيان. والنظريات الحديثة للدولة قد تشرّبت بفكرة إخضاع الدولة للقانون وبالتالي سلطاتها، وقد أصبح ذلك مؤكدا منذ ان تقرر الفصل بين الحاكم والسلطة، أي بين الرئيس الذي يحكم وسلطة أو حق الحكم. فالفكر المعاصر يرفض النظرية القديمة التي كانت تدمج السلطة في شخص الحاكم، وتعدّها امتيازاً خاصاً له، بل يرى على العكس من ذلك أن الدولة هي المالكة الدائمة والمجردة للسلطة، وأن الحكام ما هم إلا عمال مؤقتون لممارستها، ومن ثم فللجماعة أن تفرض على نشاطهم واختصاصاتهم ما تراه من القيود كفيلاً بتحقيق خير الجماعة " 16.

أما مقومات الدولة القانونية فهي:

- وجود الدستور.
- تدرج القواعد القانونية.
- خضوع الإدارة للقانون
- الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية.

وهذه المقومات هي التي تميز دولة القانون من دولة اللاقانون القائمة على الرأي الواحد ونظام الحزب الأوحّد أو السلطة العسكرية الديكتاتورية الغاشمة.

فالدستور: هو الذي يقيم النظام في الدولة ويؤسس الوجود القانوني للهيئات الحاكمة، محدداً من يحق له التصرف باسم الدولة ووسائل ممارسة السلطة. كما يبين طريقة إختيار الحاكم وحدود سلطاته واختصاصاته، ويمنحه الصفة الشرعية. والدستور يقيد السلطة بالضرورة ويحيط الهيئات الحاكمة بسياج قانوني لا يمكنها الخروج عليه، وإلا فقدت شرعيتها القانونية وتحولت إلى إجراءات قهر مادية.

أما تدرج القواعد المادية: فهو يعني سمو بعض القواعد القانونية على بعض، وتبعية بعضها للبعض الآخر، فالقواعد القانونية ليست في مرتبة متساوية من حيث القوة والقيمة، ففي قمتها القواعد الدستورية، ثم تتلوها التشريعات العادية، ثم اللوائح الصادرة من السلطات الإدارية، إلى القرار الفردي الصادر من سلطة إدارية دنيا.

أما خضوع الإدارة للقانون: فهو يعني إن الإدارة لا يحق لها إتخاذ أي إجراء أو قرار أو عمل مادي إلا بمقتضى القانون وتنفيذاً للقانون. فهي كسلطة تابعة للدولة تخضع للقانون وتمارس نشاطها ضمنه فقط وفق صلاحيات محددة بإطر قانونية تشريعية ملزمة.

16- د. منير حميد البياتي: النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية: دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة. دار النفائس. عمان، الأردن. الطبعة الرابعة 2013 م. ص 22.

أما الإعراف بالحقوق والحريات: فهو الهدف الأساسي من قيام الدولة القانونية، لأن نظام الدولة القانونية يهدف إلى حماية الأفراد من عسف السلطات العامة واعتدائها على حقوقهم، فهو يفترض وجود حقوق للأفراد في مواجهة الدولة، لأن المبدأ ما وجد إلا لضمان تمتع الأفراد بحرياتهم العامة وحقوقهم الفردية.

ومن المهم القول هنا بأن " دولة القانون تلعب الدور الأكبر في حياة ورفاهية وسلامة الشعوب، حيث إنها قائمة على الدستور والحريات والحقوق، بخلاف دولة اللاقانون القائمة على الديكتاتورية والإستهتار بالقوانين ومصادرة الحريات الفردية والحقوق. وقد إنعكس هذا الفرز على حياة الشعوب في الماضي والحاضر أيضاً، وترك الأثر الأكبر في بنية النظم السياسية، والتي تم فرزها إلى ديمقراطية أو غير ديمقراطية، وهنا يمكن الحديث عن " عناصر وشروط توفر الديمقراطية في نظام سياسي ما، أو القدرة على القول بأن هذا النظام هو نظام ديمقراطي صحيح وحق، حيث إنه وبغض النظر عن الأشكال الرسمية للتطبيقات الديمقراطية، هناك درجة من الإتفاق على أن العناصر الثلاثة التالية تشكل الحد الأدنى لمكونات الديمقراطية في أي نظام سياسي:

الأول: حقوق الإنسان بما فيها الحريات العامة: ومن المهم هنا التأكيد على ثلاثة جوانب لهذه الحقوق: أولها تحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع. وثانيها ضمان الحقوق الإجتماعية للمواطنين، بما فيها الحق الإجتماعي للعمل، وحق التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية. وثالثها الممارسة الإيجابية لهذه الحقوق على نحو يقود إلى مشاركة المواطنين بصورة فعالة في صنع قراراتهم الجماعية.

الثاني: التعددية السياسية: تقوم الديمقراطية المعاصرة على التمثيل النيابي، وهذا يدعو إلى ممارسة الناخبين حقهم في إختيار ممثليهم من خلال إنتخابات حرة لإدارة شؤون حكمهم لفترة زمنية محددة.

الثالث: التداول السلمي للسلطة: تفتقد التعددية مضمونها وقيمتها في ظروف إحتكار السلطة، لأن التعددية تتطلب إعطاء فرص متماثلة لكافة الأحزاب المتواجدة في الساحة السياسية للدخول في المنافسة لكسب ثقة الناخبة وسماع حكمهم بشأن تولى السلطة نيابة عنهم وتنفيذ البرنامج الأكثر قبولاً من وجهة نظر أغليبيتهم.¹⁷

وتظهر هنا ضرورة تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات من أجل ضمان سير العملية الديمقراطية وفق النهج البرلماني. لذلك يُعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من " الضمانات الأساسية التي تكفل قيام دولة القانون. فهو وسيلة فعالة لكفالة احترام القوانين وتطبيقها تطبيقاً عادلاً وسليماً، بحيث تضمن خضوع السلطات الحاكمة للدستور والقانون وليس للأفراد فقط، لأنه إذا اجتمعت وتركزت السلطة التشريعية والتنفيذية في هيئة واحدة فلا ضمان لاحترام القانون، لأن هذه الهيئة ستقوم بوضع القوانين وتعديلها بناء على الحالات الفردية الطارئة مما يفقد القانون صفة العدالة، ويصبح مجرد قواعد عامة مجردة. وإذا اجتمعت سلطة التشريع والقضاء معا في هيئة واحدة أصبح القاضي طاغية باعتبار انه باستطاعته سن القوانين وتعديلها والغائها بإرادته، وحسب الحالات التي تعرض عليه للفصل فيها " ¹⁸.

ونظرية الفصل بين السلطات قديمة جدا وتعود جذورها الى العهد اليوناني، الا ان المفكر الفرنسي مونتسكيو هو الذي صورّها ووضع لها الاطر المعاصرة في الحكم والادارة. ومن المفيد الاشارة الى ان " نظرية فصل السلطات التي بحث فيها كل من ارسطو وشيشرون ومارسيليو ولوك وآخرون قد تبلورت على يد المفكر

¹⁷ د. عبدالوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني. دار المدى. دمشق، سوريا. الطبعة الأولى: 2000 م. ص 44.
¹⁸ - عبد الغني بسيوني عبد الله: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. مطابع السعدي. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2004 م. ص 265.

الفرنسي مونتسكيو، وتهدف الى تحقيق مزايا التخصص ومنع اساءة استعمال السلطة، التي سوف تستغل اذا ما اجتمعت وظائفها الثلاثة في هيئة واحدة تقوم بوضع القوانين وتنفيذها ومعاقبة من يخالفها، اي انه لما كانت السلطة مفسدة فان فصلها الى مؤسسات متميزة لممارسة اعمالها المختلفة يصبح امرا ضروريا لصيانتها من التسلط. وقد نسب مونتسكيو في كتابه {روح القوانين} الحرية في انكلترا الى فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض ومراقبة كل منها للأخرى " 19 .

وعليه، فنحن نرى بأن دولة القانون المحمية بالدستور والضوابط الديمقراطية، قد تطوّر فيها النظام السياسي عبر نظام الفصل بين السلطات وتضمين الحريات الفردية العامة، بخلاف دولة الحزب والرأي الواحد، والتي طمست الحريات والقانون واعتمدت على القمع والإستبداد، فانحدرت من شر إلى آخر، وفشلت على كل الصعد، ولم تحمي كرامة ومستقبل مواطنيها.

والحكومة هي التي تشرف على عملية إدارة الدولة والسلطة المنظمة الميسرة لأمر الدولة وهيئاتها الحاكمة، ومتابعة ومراقبة الفصل بين الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبالرغم من ذلك إلا أن " هناك دلالات أخرى لمفهوم الحكومة اذ يستخدم هذا المفهوم أحيانا ليبدل على كيفية ممارسة السلطة العامة في جماعة سياسية معينة، وأحيانا أخرى يُستخدم هذا المفهوم ليبدل على الهيئة التنفيذية بما فيها رئيس الدولة والوزراء ومعاونيهم، وذلك لما للهيئة التنفيذية من اتصالات مباشرة ومستمرة مع الهيئات الأخرى ومع أفراد الشعب. وكون الحكومة هي الجهاز أو الأداة التي تستخدم لفرض إرادة الدولة على الأفراد، فهي اذن البؤرة المركزية في النظام السياسي للدولة. ومن هنا فإن الحكومة هي الوحيدة بين الأجهزة أو المنظمات الاجتماعية في الدولة التي تحتكر القوة والعنف لاستعمالها عندما يُخل في تنفيذ القوانين واجبار أفراد الشعب للتمشي وفقا لتلك القوانين والأخذ بها، فهي اذن - أي الحكومة - أقوى مؤسسات الدولة الاجتماعية وأوسعها نفاذاً وأكبرها " 20 .

إذن فالحكومة هي محتكرة للعنف والقوة وتفرض النظام والاستقرار والأمن على المواطنين الذين ترى فيهم إنهم يخلون بالنظام ويشكلون خطراً على السلم الداخلي، ويهدفون لتغيير النظام بواسطة استخدام القوة والعنف والإرهاب والتخريب كأداة لتغيير الوضع القائم أو الوصول إلى السلطة. وقد قال الكثير من الفلاسفة بهذا الرأي وركزوا على ضرورة أن تكون الحكومة والدولة صاحبة السلطة والفرص/العسف على الأفراد، وان يكون من مهامها توجيههم نحو الاستقرار والنظام وردعهم من انتهاك القانون، ومن ذلك " فقد مجدّ هيجل الدولة وجعلها تسمو مرتبة ومقاما على الأفراد المكونين لها، وهي - طبقا للجدل الهيجلي - غاية ونهاية التطور التاريخي، ومن ثم فهي مصدر كل القيم الاخلاقية والاجتماعية والروحية. وهي القوة المسيطرة المتحكمة في مقدرات المواطنين، وهي تتحكم في المواطنين بصورة تكاد لا تترك لهم أي قدر من الحرية الفردية " 21 .

و ركز الفلاسفة وعلماء السياسة، منذ الحضارات القديمة وحتى الآن، على ضرورة سطوة الحكومة والدولة واقتدارها، وعلى وجوب ضبطها للأمن حتى ولو كان ذلك باستخدام الفرض والقوة على الأفراد، ومن هنا فقد "

19- جورج سباين: تطور الفكر السياسي: ترجمة علي ابراهيم السيد. دار المعارف. القاهرة، مصر. الجزء الرابع. الطبعة الأولى 1974 م. ص 755.

20- د. عبد المجيد عرسان العزام ود. محمود ساري الزعبي: دراسات في الفكر السياسي. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 153.

21- د. إمام عبد الفتاح إمام: دراسات هيجلية. دار الثقافة للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1985 م. ص 91.

رأى سقراط أن الحكام يجب أن يكونوا من ذوي المعرفة أي من الفلاسفة. وقد نادى سقراط بمبدأ سيادة المعرفة لأنه رأى أن هذا المبدأ من السهل أن يصبح في تطبيقه مبدأ الحكم المطلق المستنير. كذلك فقد أولى أكرزينوفون أهمية كبرى للشخصية القوية التي يجب أن يتمتع بها الحاكم. وقد أخذ أفلاطون هذه الأفكار وجعلها أساس نظريته السياسية، لأنه رأى أن الحاكم الفيلسوف أو المستنير هو الفرد الوحيد الذي لديه المعرفة الكافية لوسائل تنمية مواهب الأفراد الطبيعية، وتوجيه المجتمع نحو تحقيق أغراضه السامية. فهو بوز كان يؤيد الحكم المطلق، وذلك لإقامة دولة قوية يسودها النظام والأمن، وقد كان لهذه الأفكار أثرها الواضح على بعض فلاسفة العصر الحديث، فهيجل يرى أن الحكم الأمثل هو الحكم المطلق المستنير الذي يجسد وحدة اتصاف الدولة بالصفة الكلية. إن رجل الدولة هو الفرد الذي يجسد مبدأ سلطة الدولة، ومن الواجب احترام الدولة وتقديسها واعتبارها إلها على الأرض. إن إرادة الحاكم الفرد أو الملك المستنير عند هيجل لا يمكن أن يتسرب إليها العسف والهو، ذلك لأن هذا الملك المستنير يستقي سلطته من تقمصه لروح شعبه، وأن علاقته بهذا الشعب أشبه بعلاقة الله بالكلمة. من هنا يمكن القول أن هيجل قد أنبثق في ذهنه ذلك الحلم الأفلاطوني، ألا وهو حلم قيام الفيلسوف على رأس المدينة. وقد حوت هذه الأفكار أخطار الديكتاتورية، وانحرف الحكام باسمها، على أساس أنهم ملهمون، ولا يخطئون، وأنهم جاءوا لإنقاذ الشعب، وهذا ما شوهد في بعض البلاد مثل إيطاليا موسوليني، وألمانيا هتلر، وإسبانيا فرانكو. ولعل تصور أفلاطون لرجل الدولة جعله ينظر إليه كرب أسرة يدير شؤونها لخير أفرادها جميعاً. وهذا التصور هو أحدث ما وصلت إليه الأزمنة الحديثة من نظرة إلى الحاكم، وما مصطلح {كبير العائلة} عن أسماعنا ببعيد. إن الحاكم الذي يبرر حكمه بأبوته للمواطنين يعاملهم كما يعامل الأب أطفاله على أنهم قصر أو غير قادرين على أن يتخذوا قرارهم بأنفسهم، ومن هنا يكون من حقه توجيههم، بل عقابهم إذا انحرفوا، لأنهم لا يعرفون مصلحتهم الحقيقية " 22.

إذن ففكرة وجوب أن يكون للحكومة أو الدولة القدرة والقوة والسطوة على الأفراد لتوطيد الأمن والاستقرار ومنعهم من الإخلال بالنظام والبقاء ضمن الأطر القانونية للدولة. وتبعاً لهذا الكلام فالدولة هي الوحدة السياسية التي تتمتع بسلطة عليا أمره وقاهرة تستطيع من خلالها فرض ارادتها على الآخرين، وهي ميزة تنفرد بها لوحدها وتميزها عن باقي أعضاء الهيئة الاجتماعية المتواجدين ضمن حدودها والخاضعين لاختصاصها السيادي، أما من الناحية القانونية فالدولة تمثل أعلى الأشخاص القانونية وانها بهذا الوصف تعتبر وحدها صاحبة الوجود الحقيقي في مجال القانون الوضعي، وهي صاحبة الحق في السيادة. لذلك فان الدولة تعتبر كائناً قانونياً، وهي لها الحق في ممارسة جميع الاعمال السيادية والقانونية المختلفة. وعلى هذا " فإن معيار السيادة القانونية يرى في الدولة وحدة سياسية لها سلطة عليها تتمتع بشخصية قانونية، وان السلوك الناجم عن وجودها في المجتمع الدولي يترتب آثار تتحمل لوحدها تبعاً لمسؤوليته القانونية " 23.

ماهي عناصر اقليم الدولة؟

22- د. فضل الله محمد إسماعيل: الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث. بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب. كفر الدوار، مصر. الطبعة الأولى 2001 م. ص 14 و 15 و 16.

23- د. عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة. دار وائل للنشر. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 1997 م. ص 39.

من المهم، أولاً، الحديث عن عناصر الدولة. أي العناصر التي تشكل دولة ما، ولا يستقيم وجود هذه الدولة بدون توفر العناصر تلك. والعناصر التي تشكل الدولة هي مايلي:

1- الشعب

2- الإقليم

3- الحكومة

أولاً: الشعب أو السكان: هم عبارة عن مجموعة من الأفراد يسكنون في بقعة من الأرض، وهم الذين تتكون منهم الدولة. وليس من المهم أن يكون هذا الشعب من جنس واحد أو يتحدث لغة واحدة، أو يعتقد بدين واحد. والشعب من أهم العناصر التي تتكون منها الدولة، فلا يمكن تصور وجود دولة دون سكان أو شعب. ويقال بأنه كلما كان عدد السكان كبيراً كانت الفرصة أكثر للمواطنين، وتتصف الدولة بالقوة، ولا تفكر الدول الأخرى بغزوها أو احتلالها. والدولة القليلة السكان تكون عرضة إلى أطماع الآخرين. وحدد أفلاطون عدد سكان الدولة ب 4050 شخص حتى تكون دولة مثالية في الحكم ويكون الحكم فيها ناجحاً، ولكن قلة عدد سكان الدولة لا يكون سبباً في مثالية الدولة والتجارب التاريخية تبرهن على أنه، وفي الكثير من الحالات، بأن بعض الدول الصغيرة كانت شديدة القمع والظلم لسكانها، كما أشرنا في موقع سابق.

ثانياً: الإقليم: هو عنصر آخر من عناصر تكوين الدولة. والإقليم هو " عنصر من العناصر التي تتكون منها الدولة وقد ظهر في القرن السادس عشر، وذلك بعد إنهيار أحلام أوربا في التوحيد. والنظرة إلى الإقليم وتعريفه قد اختلف عليه كما اختلف في تحديد معنى محدد للدولة. ففي العهد الروماني لم يعتبر إقليم المدينة الضعيف كافياً لقيام الدولة، في الحين قال الأغريريق بعدم قيام الدول بدون إقليم ثابت ومعين" ²⁴.

أما بالنسبة للمساحة التي يشغلها الإقليم، فكان هناك اختلاف في الآراء، فمن المفكرين من قال بأنه كلما كانت المساحة صغيرة كانت الدولة أقوى وأمن، لأنها تمنح الدولة القدرة على السيطرة وضبط الأفراد، ومنهم من قال بأن الدولة الصغيرة تكون ضعيفة ومعرضة للخطر وتكون محل أطماع الدول الأخرى.

وثمة شخصية قانونية للإقليم. وهناك عدة نظريات ظهرت لتؤكد ملكية الدولة للإقليم، بوصفه ما يشبه العقار العائد ملكيته للدولة. ونظرية الملكية هنا نشأت مع نشأة القواعد التقليدية للقانون الدولي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، حينما كان الإقليم يعتبر جزءاً من أملاك الملك أو الامير يحق له ان يتصرف فيه كما يتصرف في سائر أملاكه الأخرى. ولكن القانون الدولي تجاوز هذه النظرية، وقال بان الدولة الآن تمارس على اقليمها سلطات سياسية واختصاصات في ميادين الحكم والتشريع والقضاء باعتبارها أعلى سلطة سياسية داخل الاقليم، يضاف إلى ان الاقليم هو من أهم اركان الدولة، وبانتفاءه يزول وجود الدولة وشخصيتها الاعتبارية والقانونية والسيادية، بخلاف الشخص العادي مالك العقار، الذي لا يزوال ولا ينتهي بمجرد فقدانه حق ملكية العقار. وهذا يؤكد نظرية الاقليم باعتباره من العناصر المكونة للدولة: وهي تسمى بنظرية الاندماج ايضاً، حيث تعني بان الاقليم مندمج تماماً مع الدولة، وان وجود الدولة مرتبط بوجود الاقليم، كما

²⁴- د.محمد يوسف علوان: القانون الدولي العام. دار وائل للطباعة والنشر. عمان، الأردن. الطبعة الرابعة 2007 م. ص 47.

ذكرنا. وثمة انتقاد لهذه النظرية، وهو ان الاقليم سابق على الدولة وجودا، وكذلك يمكن للدولة ان تبقى قائمة في حال تعرض الاقليم لبعض التغييرات زيادة او نقصانا. وكذلك هناك **نظرية الاختصاص**: وتسمى ايضا بنظرية النطاق، أي سيادة الدولة وما تمارسه من اختصاصات اقليمية. وهي النظرية المعترف بها من قبل اغلبية منظري القانون الدولي لانها تتوافق مع مبادئ القانون الدولي، حيث ان الاقليم لا يخرج عن كونه المجال المكاني الذي تمارس فيه الدولة اختصاصاتها والاطار الذي تعتبر تصرفات السلطة فيه مشروعة.

وثمة طرق للحصول على الاقليم واكتسابه، ومنها **الاستيلاء**: بمعنى الاحتلال أو الاستيطان ووضع اليد من قبل دولة ما على اقليم دولة أخرى. وثمة اتفاقيات دولية حول هذا الموضوع، تشرعن قضية الاستيلاء منها ان يكون الاقليم محل الاستيلاء غير مملوك في الاصل لدولة، مع مراعاة ان يُراعى الاستيلاء نشر المدنية وتطبيق مبادئ العدالة والانسانية، فلا تلجأ الدولة المحتلة الى استخدام القوة والاعتداء على الناس. وان تعلن الدولة المحتلة نفسها مسؤولة عن السكان والنظام وادارة الاقليم المحتل والحفاظ على الأمن والأمان. وأن تلجأ الدولة المسؤولة إلى إبلاغ الدول الاخرى رسميا بالاستيلاء، وأن توضح حدود الاقليم المستولى عليه. ومن طرق اكتساب الاقليم ايضا: **الإضافة**: وهي تقيم على قاعدة رومانية قديمة تقول بان الشيء المضاف يتبع الى المضاف اليه. حيث ان التربة المضافة إلى ضفة النهر تمثل اضافة إلى النهر وترتبه الأصلية، والجزر التي تتشكل ضمن هذا النهر جراء الاضافات، تتبع بالضرورة الدولة التي يتبع لها النهر.

والإقليم يتكون من:

- **المساحة الأرضية**: وهي تلك المساحة التي تشغلها الدولة ويكون لها حدود تفصلها عن الدول الأخرى، وهذه الحدود أما أن تكون طبيعية (الجبال والأنهار والبحيرات)، وأما أن تكون مصطنعة (ستائر ترابية أو أسلاك شائكة). والمساحة الأرضية تشمل سطح الأرض والطبقات الموجودة تحت الأرض. وهنا " لا يشترط في اقليم الدولة أن يكون ذا مساحة معينة، فقد تكون مساحة الاقليم شاسعة كما هو الحال في الصين والهند والولايات المتحدة. وقد تكون مساحة الاقليم ضئيلة كما هو الحال في قطر وموناكو ومالطا. كما يشترط أن يكون الاقليم كله مسكونا، أو أن يكون وحدة قائمة بذاتها لا تفصل بين أجزائها أراضي تابعة لدول أخرى، أو يكون مكونا من وحدات منفصلة يعتبر مجموعها اقليم الدولة الأرضي... الخ. وإنما يشترط فقط أن يكون الاقليم معيناً له حدود واضحة المعالم كميّار، تتميز به الدول بعضها عن بعض في دائرة السيادة والاختصاص والصلاحيات " ²⁵.

- **المساحة المائية**: وهي تشمل البحيرات والأنهار والمياه الإقليمية. والانهار ايضا تشمل الانهار الوطنية، أي تلك التي تتبع وتصب في اقليم الدولة، والانهار الدولية، أي تلك التي تتبع أو تصب في أراضي دولة أو دول أخرى غير أرض اقليم الدولة المعنية.

- **الفضاء الخارجي**: وهو الغطاء الذي يغطي مساحة الاقليم المائي والأرضي بدون تحديد ارتفاع معين. ويسمى ايضا بالمجال الجوي الاقليمي أو المياه الإقليمية، ولها قوانين مضمونة ومعروفة في القانون الدولي، وعادة ما تقوم منازعات بين الدول فيما يخص تحديد السيادة على المجال والمياه الإقليمية، وبشكل خاص المياه الإقليمية من حيث الاحقية في التنقيب عن الثروات الباطنية أو الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية مثلا.

²⁵- الدولة والقانون. مصدر سبق ذكره. ص 183.

- الحكومة: الحكومة ركن هام من أركان الدولة القائمة، وبدونها لا تستطيع الدولة ان تفرض سلطاتها وتفرض ارادتها على الأفراد. ففي أي دولة في العالم لا بد من وجود هيئة تشرف على تنظيم شؤون وإدارة الأفراد المكونين للجماعة، وهذه الهيئة هي الحكومة. اذا الحكومة " هي هيئة الحكم أو سلطة الحكم المكونة من جميع المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية والتي يقع الإختيار عليها أو تنتقيها الدولة لتكون مؤهلة لحمل مسؤولية الإشراف على الأفراد وإدارة الإقليم ضمن اطر معينة ومتفق عليها بدقة وضبط واحترام وبالتساوي" ²⁶.

ماهي أنواع الدول؟

تنقسم الدول، أو الوحدات السياسية في النظام الدولي السياسي، إلى عدة أنواع، هي الدولة الموحدة و الدولة الفيدرالية و الدولة الكونفيدرالية. وسوف نخوض في الأنواع الثلاثة بشيء من التفصيل:

أولاً: الدولة الموحدة: وهي دولة موحدة، أي وحدة واحدة في الداخل والخارج، حيث تتركز الصلاحيات والسلطة في يد الادارة المركزية في العاصمة، ويتبع الافراد وكل المؤسسات إلى هذه الحكومة، دون وجود إعتبار للخصوصيات الاقليمية والاثنية لمكونات هذه الدولة. وبناء على هذا الكلام، فإن " الدولة بالمفهوم الحديث المعاصر أصبح بمقدورها فرض إرادتها وسلطاتها على أفرادها وبالقوة عند الحاجة إلى ذلك. وأقتضى الأمر بعد ذلك أن تكون الإجراءات الإدارية المطبقة في جميع أقاليم الدولة موحدة، ومتجانسة ومتناسقة، من أجل ذلك مُنح الإختصاص وإتخاذ الإجراءات الإدارية إلى السلطات المركزية في العاصمة دون أن تشاركها أي جهة أخرى، وأن تمارس هي وحدها هذا الإختصاص " ²⁷.

والحكومة المركزية هي التي تمسك بزمام السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وتشرف على هذه السلطات كلها. ولكن في بعض الاحايين قد تلجأ هذه الدولة المركزية إلى تفويض بعض السلطات المحلية للمحافظات أو الادارات المحلية، لكن السلطات الحقيقية وكل ما يتعلق بامور السيادة والمال والعلاقات الخارجية تبقى في المركز. وطبعا الحكومة المركزية القوية لديها كل السلطات في ايقاف عمل هذه الادارات ووضع حد لسلطاتها وسحب جميع الصلاحيات منها، حيث في الاغلب تكون هذه الصلاحيات غير مضمونة وموثقة في الدستور، ويمكن سحبها في أي وقت. وعادة ما تتميز هذه الدولة بنظامها الفردي ذو الحزب الواحد، وبعدم وجود حياة ديمقراطية حقيقية، بل ديكتاتورية شمولية مركزية، كما الحال عليه في أغلبية دول العالم الثالث العربية والافريقية. والدولة الموحدة المركزية يسهل على حكومتها إحداث التغييرات الدستورية واصدار القوانين والتشريعات والزام الجميع بيه، فلا منازعات بين الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم.

²⁶ - نفس المصدر. ص 38.

²⁷ - ياسر رشيد مهنة: أثر اللامركزية الإدارية على وحدة الدولة. أطروحة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق في جامعة الشرق الأوسط بالملكة الأردنية الهاشمية 2018 م. ص 12.

أما عن محاسن هذا النظام في الدولة الموحدة المركزية، فيمكن إيراد النقاط التالية: هي أقل تعقيدا من الدول المركبة، وهو الأمر المساعد على الإشراف على الشؤون الداخلية وتنظيم الحياة الداخلية وإصدار القوانين والتشريعات بدون تعقيد. كذلك هناك مرونة في النواحي المالية وتحديد النفقات وتوفيرها. سياستها الخارجية تكون واضحة ومرنة وقوية، حيث الكلمة الداخلية واحدة والرأي الفصل هنا للمركز. ليس ثمة من مجال لحدوث نوع من التنازع بين المركز والأطراف. حيث إن المركز هو الأصل وصاحب الكلمة الأولى والأخيرة حسب الدستور.

أما عن " عيوب هذا النظام، فيمكن إيراد النقاط التالية:

1- السلطة تكون مركزة بيد الحكومة المركزية، والتي تأخذ على عاتقها التنظيم والإدارة، وهذا يقتل روح المبادرة المحلية ويؤدي إلى تثبيط النشاطات في الأقاليم أو المقاطعات ويشجع اعتماد الأفراد على الحكومة المركزية لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجههم.

2- إن عدم وجود سلطات محلية صاحبة قرار على مستوى السلطة المركزية ليساعدها في تنظيم وإدارة شؤون الأفراد في الأقاليم يضع المزيد من العبء على الحكومة المركزية من جهة وعلى المواطن من جهة أخرى، وهذا غالبا ما يؤدي إلى إعاقة التنمية والتطور.

3- بما أن السلطة المركزية صاحبة القرار متمركزة في عاصمة ما وبعيدة عن الأقاليم، فإن ذلك يؤدي إلى إتخاذ قرارات قد تكون غير مناسبة لمعالجة مشاكل بعض الأقاليم. فبُعد صانعي القرارات عن الأقاليم لا يمكنهم من الاطلاع والمعرفة الجيدة بأمور ومشاكل أهل الأقاليم، وخاصة أن هناك تفاوتاً وعدم تناسق بين مشاكل الأقاليم، وبالتالي فإن القرارات تكون أحيانا على حساب مصالح الأفراد في بعض الأقاليم " 28 .

ثانيا الدولة الفيدرالية: اصطلاحا، هي كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني (*Foedus*)، والتي تعني التعاقد أو الاتفاق. ومصطلح الفيدرالية يشير إلى " نظام سياسي يشمل نوعا من المشاركة في السلطة، فالحكومة تتكون من نظامين على الأقل، حكومة مركزية أو فيدرالية وكذلك حكومات الوحدات المكونة لها مثل المقاطعات والولايات، وكل نظام من هذه الأنظمة الحكومية ينال حصة من الموارد المالية التي تحدد طبقا لمتطلباتها المعينة " 29 .

والفيدرالية هي صيغة اتفاق على الحكم بين المركز والأطراف من أجل التغلب على العديد من المشاكل والعقبات، وتضمن حقوق الأطراف (العرقية، الاقتصادية، الدينية.. الخ)، وخلق نوع من العلاقة السلسلة والمرنة بينها وبين المركز، لضمان حقوق الجميع دون اللجوء إلى المواجهات والصراعات والحروب. وهذا هو المقصود بالعوامل المركزية الجاذبة لتوطيد النظام الفيدرالي. والفيدرالية بذلك " تعد من أهم الوسائل الفعالة المستخدمة للتغلب على مشاكل القوى المركزية الطاردة كالمشاكل القومية والعقائدية والعنصرية وما شابه ذلك من أمور. ويتكون الاتحاد الفيدرالي نتيجة رغبة عدد من الدول بالتخلي عن سيادتها وشخصيتها الدولية لإيجاد دولة جديدة ذات عناصر ومقومات جديدة وذلك من أجل تحقيق مصالح مشتركة كدعم وتقوية قواها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية ولتوثيق الروابط القومية والجغرافية.

28- الدولة والقانون. مصدر سبق ذكره. ص 48.

29- علي فوق: إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا: حالة ماليزيا. رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة قاصدي مرباح للعام الدراسي 2011 م. ورقة، الجزائر. ص 15.

فكيانات الدول المندمجة تنصهر في كيان دولة جديدة، ويصبح مواطنو هذه الدول مواطنين في الدولة الجديدة فيخضعون لقوانينها ويلتزمون بطاعة اوامرها والولاء لها. يضاف إلى ذلك أن جميع المواثيق والمعاهدات الدولية تقوم بها حكومة الاتحاد {الحكومة المركزية او الفيدرالية}، وتعتبر هذه المواثيق والمعاهدات ملزمة لجميع الحكومات المحلية في الدولة الاتحادية " 30.

ومن المهم القول هنا بأن الدول أو الولايات المشاركة والمندمجة في الاتحاد الفيدرالي تفقد سيادتها الخارجية والداخلية لصالح المركز. ورغم تمتع الحكومات المحلية داخل الاتحاد الفيدرالي بقدر كبير من الاستقلالية والمرونة في اصدار القرارات والتعامل مع الشؤون الحياتية، لكن الأمن والجيش والشؤون الخارجية والمالية تبقى بيد الحكومة المركزية. وكل هذه الأمور تحدث باتفاق مسبق وتعاهد وتعاقد دستوري بين المركز والأطراف. والمجتمع الدولي يعترف فقط بالدولة المركزية، ويمنحها العضوية في المنظمات الدولية، ويعطيها الصفة الاعتبارية القانونية، بخلاف الحكومات المحلية التي تمثل الاقاليم والولايات والاطراف والمقاطعات، حيث لا صفة قانونية او اعتبارية لديها.

وهناك عوامل مركزية طاردة تعمل على ايجاد دولة فيدرالية والضغط على المركز للاعتراف بالاطراف أو الولايات والاقاليم ومنحها الصفة الفيدرالية/اللامركزية، ومن بين هذه العوامل التفاوت في العادات والتقاليد والاعتقادات بين فئات الشعب في الدولة الواحدة. وعبر ايجاد نوع من الفيدرالية وصيغ من الحكومات المحلية يتم التعامل والتفاعل السياسي والقانوني الناجحين مع هذه المشاكل، وتذليلها بشكل علمي وقانوني وانساني مدروس ومتعاقد عليه في الدستور المركزي. وبحسب هذا الدستور لا يحق لأي ولاية/دولة ضمن الاتحاد الفيدرالي ان تعتدي على صلاحيات الاخرى. والدستور جامد هنا، بمعنى انه لا يمكن تغييره أو تعديله الا من قبل كافة الشعب أو ممثليهم في دول الاتحاد.

وفي أخذنا النموذج الأميركي الفيدرالي نرى بأن هناك اصرارا كبيرا من جانب الولايات أو الدول المشاركة في الاتحاد الفيدرالي على الاشراف على شؤونها المحلية بنفسها، وعدم ادخال المركز في ادارة مثل هذه الامور، ومن هنا فإن " الولايات لا تزال تلعب دورا هاما في السياسة الأميركية. إذ ان هناك ثلاثة أنشطة حكومية خدمية تمارس فيها الولايات والمحليات قدرا كبيرا من التحكم والسيطرة وهي: تنفيذ القانون والتعليم وتنظيم الأراضي، وتعيين حدود المناطق وانماط المساكن. وهناك سببان يفسران ما تتمتع به الولايات والمحليات من نفوذ في هذه المجالات: اعتقاد الشعب الأميركي وقناعته التقليدية بوجود أن يكون كل من مجالي الشرطة والمدارس في نطاق الاختصاص المحلي، وكذا تأييد الشرعيين المنتخبين محليا لهذه القناعة والاعتقاد التقليديين. بصفة عامة فإنه يمكن القول بأن اعضاء مجلسي النواب والشيوخ يعارضون الاشراف الفيدرالي القوي على المناهج الدراسية في المدارس او وجود قوة شرطة قومية في الولايات أو المحليات " 31.

30- د. عبد المجيد عرسان العزام ود. محمود ساري الزعبي: دراسات في الفكر السياسي. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 144.
31- لاري الوينز: نظام الحكم في الولايات المتحدة الأميركية. ترجمة: جابر سعيد عوض. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1996 م. ص 37.

وهناك تركيز على ضرورة إيجاد محكمة دستورية عليا تفصل في المنازعات بين الأقاليم وحكومة المركز. وهذه المحكمة تملك الكلمة الفصل. ومن ذلك، حاضرا، قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق بلاقانونية الاستفتاء الذي أجراه إقليم كردستان للإنفصال عن العراق. واعتبرت المحكمة في قرارها أن " الأمر الإقليمي وفقاً لقرار المحكمة وإجراء الاستفتاء بناء عليه يتعارض ويخالف أحكام المادة (1) من الدستور، والتي تنص على أن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة"، مضيفاً "بناء عليه فإن حكم المحكمة أكد أن الاستفتاء لا سند له من الدستور ومخالف لأحكامه " ³².

إذن من هنا نستخلص بأن الاتحاد الفيدرالي يضمن حقوق الأقاليم ذات الخصوصية بعقد وتفاهم دستوري، ضمن الدولة الواحدة، حيث يشرف المركز على الأمور الخارجية والداخلية والمالية، بينما يكون من حق الحكومات المحلية متابعة الأمور المحلية والإشراف على الحياة العامة وأمور الخدمات والرعاية والإدارة بنفسها. وتفادياً للصراعات الداخلية يتم قبول النظام الفيدرالي، حيث إنه الإطار الأفضل لتحقيق خصوصيات الأقاليم/الأطراف/الدول/المقاطعات مع ضمان بقاء الدولة موحدة وذات كيان قانوني واعتباري داخل المنظمات الدولية وهيئة الامم المتحدة.

ثالثاً: الدولة الكونفيدرالية: الاتحاد الكونفيدرالي يقوم بين دولتين أو أكثر، ويكون مبنياً على رغبة هذه الدول في الاتفاق على إنشاء هيئة ممثلة لهم للقيام بأعمال ووظائف معينة ضمن اتفاقيات محددة وموافق عليها من قبل الأعضاء ضمن تلك الكونفيدرالية. ويأتي الاتحاد الكونفيدرالي تحقيقاً لمصالح مشتركة بين الدول المشاركة، وهي هنا قد تكون اقتصادية أو ثقافية أو تراثية، أو ذات أسباب أمنية وعسكرية تتعلق بالدفاع المشترك في وجه تهديد ما. ولهذا النظام خصائص واضحة تختلف عن خصائص كل من النظامين المركزي و الفيدرالي. فهذا النظام من " الناحية النظرية هو البديل الثالث للنظم المركزية والفيدرالية. ففي النظم المركزية تتركز السلطة في العاصمة الوطنية، وفي النظام الفيدرالي تكون السلطة متوازنة بين المركز والولايات، أما في النظم الكونفيدرالية يمكن أن تكون سلطة الولايات أقوى من المركز. وتميل الكونفيدراليات لأن تكون قصيرة العمر، فهي إما أن تسقط أو تصبح فيدراليات، وكان هذا هو مصير الولايات المتحدة الأميركية إبان القوانين الكونفيدرالية. ففي الولايات الكونفيدرالية الأميركية كانت الولايات تتمتع باستقلال لدرجة أن أياً منها لم يكن بوسعها شن حرب أهلية، ولا تزال سويسرا تطلق على نفسها كونفيدرالية التي يتباهى بها السويسريون بأنها تعود إلى عام 1291 م، ولكنها الآن أصبحت فيدرالية. كما بدأ الاتحاد الأوروبي كونفيدرالية، ولكن مع تزايد سلطات بروكسل {الاتحاد المركزي} وخصوصاً مع الوحدة الاقتصادية والنقدية، يحاول أن يصبح نظاماً فيدرالياً " ³³.

إذن مما سبق نرى بأن الكونفيدراليات ذات سلطة إدارية وسيادية أقوى من سلطة المركز، وربما لذلك يكون لنظامها قدراً كبيراً من الحرية والانفصال والعودة إلى الصيغة الأولى في أي وقت تراه مناسباً ويحقق مصالحاً دولتها. وفي هذا النظام لا توجد محكمة دستورية، ولا قانون يلزم الولايات بالبقاء ضمن الدولة

³²- صحيفة (الحياة) اللندنية. عدد 2017/11/20 م.
³³- مايكل روسكين وآخرون: مقدمة في العلوم السياسية. ترجمة: د. محمد صفوت حسن. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر. الطبعة الثانية 2008 م. ص 101.

الاتحادية. الاتحادات الكونفيدرالية تجمعات اختيارية تأتي ضمن ظروف محددة، قد تتفكك بانتفاء هذه الظروف وظهور مستجدات على الساحة السياسية.

وتتمثل " مظاهر للاتحاد الكونفيدرالي في:

- أن الاتحاد ناتج عن اتفاق أو تعاقد من قبل الدول وليس الأفراد، فالأفراد ليسوا طرفا في التعاقد.
- تحتفظ كل دولة باستقلالها الداخلي والخارجي، ولا تقوم بإنشاء دولة جديدة.
- الهيئة الاتحادية المنبثقة عنه لا تملك الشخصية المعنوية الدولية وغير معترف بها.
- الاتحاد مجرد تحالف بين الدول الأعضاء لتنظيم سياسة معينة تهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة معينة، مثال: مجلس التعاون الخليجي.
- رعايا هذه الدول تحتفظ بجنسيتها وتخضع فقط للسلطة التي تتمتع بها دولهم، ولا تخضع لقوانين الهيئة الاتحادية، والهيئة الاتحادية لا تملك وسيلة تنفيذية لترغم الدول أو أفرادها على الالتزام بقراراتها.
- للدول حق الانفصال في أي وقت تشاء.
- العلاقات ما بين الدول الأعضاء لا تعتبر علاقات محلية أهلية، بل علاقات دولية " ³⁴.

والبند الأخير يعني بأن الإطار الكونفيدرالي لا يشكل دولة واحدة تُمثل بشخصيتها الاعتبارية في المنظمات الدولية وهيئة الأمم المتحدة، بل تكون لكل دولة من دولها شخصيتها الاعتبارية والقانونية ولديها تمثيل في المنظمات الدولية وحق التصويت. ووجود الاتحاد الكونفيدرالي بين مجموعة من الدول، مؤطرة ضمن هيئة كونفيدرالية أو اتحاد، لا يمنع من ظهور منازعات. وينظر القانون الدولي إلى هذه المنازعات على إنها منازعات وخلافات بين دول، لا مجرد منازعات أهلية ومحلية الطابع يمكن حصرها أو حلها في الإطار المحلي داخل النظام الكونفيدرالي. هذه المنازعات والخلافات تأخذ طابعا دوليا ويتم التعامل معها على هذا الأساس. ومن هنا فإن الاتحاد الكونفيدرالي ضمن مجلس التعاون المشترك لدول الخليج العربي لم يمنع الدولتين العضوتين قطر والبحرين من الدخول في صراع حدودي مرير، لم تنتهيه سوى قرارات محكمة العدل الدولية.

ماهي وظائف الدولة؟

ان وظيفة الدولة تتوقف على مدة قدرتها على التدخل في الانشطة الفردية، فحيث يمتنع على الدولة أن تتدخل في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، تقتصر وظيفتها على المهام الأساسية، كالدفاع الخارجي وتحقيق الأمن الداخلي والعدالة. كما وظهرت الكثير من النظريات والطرق والوسائل التي شرحت علاقات المواطنين/ الأفراد مع الدولة، وفيما إذا كان الواجب هو الخضوع التام لهذه المؤسسة، حتى وأن كانت بنيتها تفرض نوعا من الاجحاف أو الظلم بحق المواطن وتحد من حريته الشخصية أو تصادر جزء منها لصالح المجتمع، وهنا كان التساؤل المحق: هل طاعة الدولة واجبة؟. ويمكن النظر في إعتبار أن للدولة حق إدعاء الطاعة، ف" بإعتبارها مؤسسة للقانون، فيمكن إعتبار أنها جديرة بالاحترام والطاعة.

³⁴ - د. عبد المجيد عرسان العزام ود. محمود ساري الزعبي: دراسات في الفكر السياسي. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 150 و 151.

واعتبرها اللاهوتيون، أتباع كتاب القديس أوغسطين {مدينة الله}، أي إنها مؤسسة أمر بها الرب لتأديب الإنسانية الخاطئة. في حين أعتبر الكتاب الاغريقيون الكلاسيكيون، مثل أفلاطون وأرسطو، الإنسان حيوانا اجتماعيا يجب أن يلتزم بقوانين الكيان السياسي (المجتمع المنظم سياسيا)، حيث تنهياً الظروف المدنية التي يزدهر بها. وبذلك اعتبرت كلتا المدرستين أن طاعة الدولة جزء طبيعي من الواجب الأخلاقي لكل من الرجال والنساء الذين يفكرون. وبذلك يُستهجن العصيان، ليس فقط بسبب الضرر الفوري الذي يتأتى منه، ولكن أيضا باعتباره مثلاً يضبط الآخرين. وبما أن وجهة نظر المحافظين تعتبر أن معظم السلوك البشري هو عادة، فإن الإخلال بعادات طاعة الرعايا للدولة أمر يجب أن يؤخذ على محمل الجد. بدلا من ذلك، تُشدد وجهة النظر الديمقراطية على واجب المواطن الصالح في احترام كل ما ينتج عن عمليات صناعة القرار التي تنشأ باسمه وتستمر في البقاء بموافقته. وحتى القانون السيء يجب أن يُطاع حتى يتم تعديله من خلال عمليات ديمقراطية، لأن الشر الناجم عن تفويض النظام الديمقراطي يفترض أن يكون أعظم بكثير من الشر الناجم عن القانون السيء. ومع ذلك لا يدخل تطبيق قانون الإبادة الجماعية والعبودية، وأي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، ضمن هذه الحجة. فهنا يعتبر الشر الناتج عن القانون أمرا لا يقبل الجدل، وأنه تم بإقامة مثال في رفض واع لقبول تشريع "ديمقراطي" أقل ضررا. وبما أن الحكومة تعكس مصالح أغلبية المجتمع، فينبغي على الأقليات أن تحترم قراراتها مع الاحتفاظ بحقها في السعي إلى إبطالها. وبذلك أن تعكس طاعة الدولة فعل الاختيار العقلاني من جانب المواطنين المتعلمين" ³⁵.

وتأسيسا على هذا الكلام، يمكن القول أيضا بأن " الدولة هي النظام السياسي لمجتمع من المجتمعات، وهناك خلاف كبير حول ما إذا كانت الدولة غاية أم وسيلة، أو إذا ما كانت الدولة تعبير عن الإرادة أو تعبير عن الإجماع. ويرى ماكس فيبر أن الدولة جمعية سياسية منظمة لها قوة وقدرة على الإجماع، ويعلن أن الدولة تسمى كذلك ما دامت هيئتها التنفيذية تقبض بنجاح على احتكار ممارسة القوة الشرعية لوضع أوامرها موضع التنفيذ. ويرى ابن خلدون أن الدولة ما هي إلا نتيجة الحاجة إلى الإجماع والحكم، فلقد تطورت الحياة الاجتماعية، التي تتطلب نظاما سياسيا، فنشأت الدولة، وهي أهم المؤسسات الاجتماعية حين تتغلب جماعة من البدو ذات عصبية فتنأسس الدولة أو المملك. ويرى جون لوك أن الدولة ما هي إلا القوة التنفيذية للقانون الطبيعي، ولهذه القوة أقسام ثلاثة هي:

- القوة التشريعية لتقرير قواعد السلوك السليمة.

- القوة القضائية لتطبيق تلك القواعد على سلوك الخاضعين لتلك القوة.

- القوة الجزائية أو التنفيذية لتنفيذ ما تشير به القوة القضائية.

ويرى هيجل أن الدولة مُركب من الأسرة والمجتمع المدني، فالأسرة تبرز عنصر الإرادة الكلية في الفكرة الأخلاقية، والمجتمع المدني يبرز عنصر الإرادة الجزئية في الفكرة الأخلاقية، أما الدولة فتبرز عنصر التأليف بين الكلية والجزئية في الفكرة الأخلاقية، أي أن مهمتها تكون في تحقيق الاتفاق التام بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة. أما عناصر الدولة فيوجد تعدد وخلاف كبير في هذا المجال بين الباحثين والمتخصصين والخبراء على عناصر الدولة الأساسية، فبعضهم يوسع المجال فيركز على ستة عناصر وأركان للدولة هي: أولا: السكان. ثانيا: الإقليم. ثالثا: الحكومة. رابعا: السيادة. خامسا: الإستقلال. سادسا:

³⁵ - ستيفن دي تانسي: علم السياسة: الأسس. ترجمة: رشا جمال. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2012 م. ص 106 و107.

الإعتراف الدولي. وهناك من يحدد عنصرين أو ثلاثة وهي: أولاً: الجماعة البشرية/الشعب. ثانياً: الإقليم. ثالثاً: السلطة السياسية " 36.

ويمكن الحديث عن وظائف الدولة بالحديث عن عدة مباحث نستطيع من خلالها التعرف على هذه الوظائف مستندين إلى العقيدة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة ومدى سماح هذه العقيدة للدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للأفراد. وتتحصر المذاهب/ الأيديولوجيات المتعلقة بتدخل الدولة من عدمه في ثلاث: المذهب الفردي، والمذهب الاشتراكي.

أولاً: المذهب الفردي: والفلسفة الفردية تقوم في هذا المذهب على ضرورة اعتبار الدولة فقط أداة سياسية موجودة لخدمة الفرد وضمان حاجياته الأساسية وحرية وكرامته وتوفير الرفاهية له. ويمكن للدولة أن تضع قيوداً على النشاط الفردي، لكن على شرط أن يكون ذلك لصالح الجماعة في النهاية، فمصالح وحقوق الجماعة هي في المحصلة مجموع مصالح وحقوق الأفراد. إذن " الفرد في هذا المذهب هو محور الوجود وغاية في ذاته ونقطة البدء في فكر هذا المذهب، فهناك قانون طبيعي للحقوق والحريات العامة يتضمن مجموعة من المبادئ، يجب على المشرع أن يحترمها ويكرسها بالتشريع، لأنها سابقة على وجود المشرع نفسه. ويقوم هذا المذهب على أساس أن للأفراد حقوقاً طبيعية ملازمة له، لكونه إنساناً، نشأت معه وظل محتفظاً بها في تسن ما يخالفها، أي أن للإنسان حقوقاً طبيعية ملازمة له، لكونه إنساناً، نشأت معه وظل محتفظاً بها في المجتمع، فهي إذن سابقة على نشأة الدولة، وفي مرتبة تعلو الدولة. لذلك على الدولة واجب احترام تلك الحقوق، لأن الغاية من قيام الدولة حماية تلك الحريات الفردية " 37.

الدولة تقف لحماية الفرد، فهي ترد الاعتداء الخارجي عليه وعلى مجمل المنظومة، أي تقبل بلعب دور الدولة الحارسة، وهي تحمي الأمن في الداخل وتقيم العدل. وللحديث عن مصادر هذا المذهب: فإن الحكومة كان لها فعلاً تدخل في حياة الفرد زمن هيمنة المذهب التجاري، لكن أصحاب المذهب الطبيعي أنكروا ذلك وعدلوا من الواقع نهاية القرن الثامن عشر. وعدّ هؤلاء إنتاج الثروة كالمشروع الفردي، وطالبوا بمنح الفرد مهام وصلاحيات كثيرة لكي يساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد القومي عبر المساهمة من خلال رؤيته المصلحية الفردية. وكان للفلاسفة الاقتصاديين الكبار أمثال هربرت سبنسر و بنتام وجون ستيوارت ميل أبلغ الأثر في تحرير الاقتصاد من السيطرة الحكومية ومنح الأفراد حرية المشاركة والمساهمة في الانعاش والتعمير الاقتصادي. وقد جاءت العديد من النظريات الفلسفية والفكرية لتوطد نوعاً من العقد أو التشريع بين الفرد/ المواطن وبين الدولة/ الحكومة أو المؤسسة. ومن بين هذه النظريات، ولعل من أهمها، نظرية (العقد الاجتماعي) التي اشتغل عليها كل من هوبز ولوك وجان جاك روسو الذي كملها وأضاف عليها أفكاراً جديدة. وهذه النظرية أكدت على الحريات الفردية التي يجب على الدولة أن تعترف بها وتضمنها في الدستور والقانون، والالتدخل فيها أو تحد منها، فالفرد يجب أن يكون حراً غير خاضع لأي قيد. والخضوع للسلطة السياسية لا يجب أن يكون إلا في حالة واحدة وهي بهدف صيانة حقوق الجميع وحماية حرياتهم من

36- د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: أسس ومجالات العلوم السياسية. مركز الإسكندرية للكتاب. الإسكندرية، مصر. الطبعة الأولى 2012 م. ص 41

و42.

37- د. جلول شيتور: الحرية الفردية في المذهب الفردي. مجلة (العلوم الإنسانية). الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. العدد العاشر 2006 م. ص 139 و140.

أي خطر أو تهديد. فاحترام الدولة للفرد هو الذي يمنح الدولة مشروعية تمثيل الفرد وكل الأفراد، أي بالنهاية الشعب.

كذلك ظهرت مدرسة القانون الطبيعي وهي تقوم على الحرية وتشجيع الاقتصاد الحر، وتقول بأن الفرد عليه أن ينشط ويتحرك باتجاه تحقيق مصالحه الشخصية، على أساس المنافسة مع الغير، وبالتالي الارتقاء بالعمل وبالاقتصاد ككل. أي أن مساعي الافراد في تحقيق مصالحهم، سوف تنصب في النهاية في تحقيق مصالح المجتمع والحفاظ عليه. ومن هنا فإن هذه النظرية " كان لها أثرها البالغ في المذهب الفردي، ذلك أن الحريات الاقتصادية كحرية التملك وحرية التجارة والصناعة أصبحت جزءا هاما من حريات الفرد العامة، مثلها مثل حريته الفكرية والشخصية، وعلى هذا الأساس أقام المذهب الفردي مبادئه في تقديس الحقوق والحريات الفردية، الطبيعية منها والاقتصادية " ³⁸.

وهناك معياران للذهاب بأن "الدولة" هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي. وهذان المعياران هما: المعيار الموضوعي ومعيار السيادة القانونية. فالمعيار الموضوعي يقوم على رؤية كون النظام السياسي يضم وحدات هي في الأصل عبارة عن دول قومية، وهذه الدول تتحرك على أسس قومية ووفق مصالح واضحة. أما المعيار الثاني وهو السيادة القانونية، فهو يذهب إلى تأصيل فكرة وجود دولة من الناحيتين السيادية والقانونية. فالدولة هي الوحدة السياسية التي تتمتع بسلطة عليا أمره وقاهرة تستطيع من خلالها فرض ارادتها على الآخرين، وهي ميزة تنفرد بها لوحدها وتميزها عن باقي أعضاء الهيئة الاجتماعية المتواجدين ضمن حدودها والخاضعين لاختصاصها السيادي، أما من الناحية القانونية فالدولة تمثل اعلى الاشخاص القانونية وانها بهذا الوصف تعتبر وحدها صاحبة الوجود الحقيقي في مجال القانون الوضعي، وهي صاحبة الحق في السيادة. لذلك فان الدولة تعتبر كائنا قانونيا، وهي لها الحق في ممارسة جميع الاعمال السيادية والقانونية المختلفة. وعلى هذا " فان معيار السيادة القانونية يرى في الدولة وحدة سياسية لها سلطة عليها تتمتع بشخصية قانونية، وان السلوك الناجم عن وجودها في المجتمع الدولي يرتب آثار تتحمل لوحدها تبعه مسؤوليته القانونية " ³⁹.

وقد ضمنت العديد من الدول الغربية هذه القيم الليبرالية الفردية في قوانينها وحقوقها، مثل فرنسا وأميركا، حيث نصت دساتير وقوانين واعلانات الاستقلال على الحقوق الفردية وحرية الحركة والتجارة والتملك بدون تدخل الدولة.

وثمة مبررات كثيرة للمذهب الفردي، وعلى رأسها أن الفرد أساسا كان قبل الجماعة ومتقدما عليها. وأي تقدم للفرد وارتقاء في حاله، سينعكس حتما على الجماعة ككل. أي أن المجتمع يتقدم ويرتقي بتقدم ورقي الأفراد، الذين يشكلون في التالي المجتمع بكليته. ويرى الفلاسفة الفرديون بأن الدولة يجب أن تضمن للفرد حريته ومصالحه واستقراره في ظل القانون، وان تحميه وتضمن أمنه. ويرى هؤلاء بأن أقوى الحضارات وأكثرها إزدهارا نمت في ظل الفردية وفي زمن وواقع كان فيه الفرد حرا كريما سيدا، وان النظام الأبوي

³⁸ - الدولة والقانون. مصدر سبق ذكره. ص 124.

³⁹ - د.عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة. مصدر سبق الإشارة إليه ص 39.

القائم على الوصاية ومصادرة الحقوق الفردية، لم يقدم شيئا ذو أهمية حضارية ومدنية. وفي الاطار النفسي، فإن المواهب والطاقات الفردية لا يمكن لها أن تظهر دون أن يكون هناك حافز شخصي يدفعها للظهور ويعمل على تنميتها، وهذا الأمر لن يتحقق ما لم تتمتع حقوق الأفراد وحياتهم بحماية ورعاية كاملة من جانب الدولة، وأن تمتنع الدولة عن التدخل في ميدان النشاط الخاص وجعل نفسها منافسا للأفراد، وهو الأمر الذي اذا حصل فسوف يؤدي إلى القضاء على المنافسة الفردية، ومن ثم إضعاف الحافز الفردي وتبديد الطاقات.

وفي نقد المذهب الفردي، هناك من يتهم بأن دعاة ومنظري المذهب الفردي جعلوا من الدولة شر ضروري في مقابل تأليه الفرد والتركيز عليه، لكن ما نلاحظه من التاريخ الانساني أن الدولة هي من صنع البشر، وجاءت لتنظيم العلاقات بينهم لأن الانسان بطبعه أناني ولا يكبح نفسه، حيث يعتدي على حقوق الغير أيضا. وحتى التقدم الحضاري، فهو لا يحصل عن طريق الأفراد، بل الدولة التي تشكل المدينة وال عمران والحضارة. الدليل العلمي التاريخي يقول بأن الانسان الفرد يكره الانعزال والعزلة وهو اجتماعي بطبعه، وعليه فإن الجماعة والتجمع أصل في الانسان ولم يحدث قسرا من قبل الدولة. وان الديمقراطية تقتضي أن يسمع الفرد للجماعة وان ينصاع إليها، لا ان يغلب مصالحه على مصالح المجتمع ككل. وأن "الدولة الحارسة" ربما تقوم في النهاية على مصالح فئة محددة تحتكر الاقتصاد والسياسة والثقافة، وهو عين الظلم، لأن الأساس هو العدالة وتساوي الفرص للجميع، وهو وظيفة الدولة الأهم.

وثمة، كذلك، عدة ملاحظات أخرى تنبع من رؤى وتفسيرات تجعل من الجماعة والمجتمع الأساس والأكثر أهمية من الفرد ومصالحه الضيقة، ويمكن لنا أن نوجزها في النقاط التالية: " 1- أول نقد يوجه للمذهب أنه اهتم بجانب من الإنسان - بغض النظر عن كيفية الاهتمام - وأهمل جانبا آخر، وبالتالي فلن يتوازن الإنسان، ويكمل نموه، فهو قد أهمل الجانب الجماعي في الإنسان، وهو حاجة ورغبة ملحة فيه. ففي الإنسان هذه الطبيعة المزدوجة: الميل إلى الفردية، والميل إلى الجماعية، وكلاهما أصيل فيه. فلا بد من العناية بهما معا، وإلا حصل الاضطراب في باطن النفس، وفي واقع الحياة.

2- لقد وسعوا دائرة الفردية حتى خرجوا بالانسان إلى الأناية المرذولة، وساهموا في تفكيك المجتمع وتشتيت طاقاته.

3- اعتبارهم المجتمع مفروض على الفرد خطأ، لأن المجتمع ناشئ من داخل كيان الفرد، ناشئ من رغبته في الاجتماع بالآخرين، ونقصد بالمجتمع: المجتمع الطبيعي الذي ينشأ من تلاقي الأفراد، لا نقصد به المجتمع المنحرف، وهم كذلك لا يقصدونه، وإنما يقصدون أي مجتمع هو مفروض على الفرد، معوق لنموه، والصحيح بأنه ما هو إلا تكملة طبيعية للفرد، وامتداد طبيعي يجد فيه الفرد وجوده المتكامل السليم.

4- إن خروج الأفراد على تقاليد المجتمع الصحيحة دون رادع، وتنازل المجتمع عن تقاليده تلك نتيجة الحتمية: انهيار المجتمع بكارثة تصيبه من الداخل أو الخارج، وتؤدي في النهاية إلى حرمان أولئك الأفراد أنفسهم مما كانوا غارقين فيه من المتاح المباح.

5- إن المذهب الفردي ينفي عن الإنسان كل هدف أبعد من هدف المصلحة المباشرة القريبة، وينفي عن الإنسان عنصر التطلع إلى ما هو أبعد من الذات.

6- لقد نتج عن المذهب الفردي ظواهر نفسية سيئة مثل: الشعور بالوحدة، والنرجسية، والانكفاء الذاتي، وكذلك ساهم في تكوين علاقات جديدة مثل: علاقات الباربات، وأماكن المخدرات، وعصابات الجريمة. بل أثر المذهب الفردي في زيادة نسب الطلاق والانتحار والجريمة، وقلة الاهتمام بالفقراء والضعفاء " 40.

ثانياً: المذهب الاشتراكي: نتيجة توطيد المذهب الفردي ظهرت في المجتمعات الصناعية طبقتين اثنتين: وهما الطبقة البرجوازية الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج، وطبقة عمالية محرومة وبائسة تتبع عملها للمستثمرين مقابل أجر تعتاش عليه، وهو اجر بخس في الغالب. ورغم ان الثورة الاقتصادية قد ساهمت في تطور ورقي المجتمعات، الا انها خلفت كذلك مظاهر سيئة من الاحتكار والتحكم بالأيدي العاملة، حيث مارس الاقطاع وأصحاب رؤوس الأموال كما كبيرا من الجشع على حساب العمال والكادحين. وقد جاءت الاشتراكية لترتكز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج عوض الملكية الفردية وتحكم الفرد حسب مصالحه هو، لا مصالح الاغلبية والاكثرية العاملة المحرومة. وتتنوع التيارات الاشتراكية، حيث ظهرت تلك المتطرفة التي رأت في الفرد شرا مستطيراً، وتلك المعتدلة التي رضت بنوع من الحل الاجتماعي يضمن حقوق الجميع.

وكانت الثورة الفرنسية قد ركزت على مصالح الجموع والشعب إزاء استحكام القلة القليلة من عائلة الملك والنبل بالسلطة والثروة، ودعى المنظر الفرنسي (فرانسوا باييف) إلى مصادرة الثروات الفردية وتأميمها لصالح الدولة، أي الشعب هنا. كذلك ظهر العديد من المفكرين مثل (برودون) الذي كان متحمساً بشدة إلى الحرية، حيث يرى أن الحكومة غير ضرورية حتى وان قامت على أساس التعاون، معتبراً الملكية الفردية سرقة واضحة يقوم بها الأفراد الأقوياء من ذوي الامتيازات والسلطة من بقية أبناء الشعب من المعدمين الفقراء.

كما ظهرت الاشتراكية العلمية عن طريق كتابات ماركس وصديقه انجلز. وقد ركز ماركس على عيوب النظام الرأسمالي، موضحاً بأن الديمقراطية التقليدية لن تتمكن من انصاف الشعب من فئة الاغنياء المتحكمين برؤوس الأموال، وحتى لو أراد الناس العاديون دخول السوق والمساهمة بالمشاريع الصغيرة، فإن أصحاب رؤوس الأموال والتجار الكبار سيقومون بأموالهم والقدر الكبير من السلطة والجاه من اخراج هؤلاء ومواصلة عملية الاحتكار لرأس المال والسيطرة على السوق، بحيث يتحول أصحاب المشاريع الصغيرة في النهاية إلى عمال وموظفين عند الأغنياء، بمعنى أن استغلال الانسان للانسان سوف يتواصل ويستمر. لذلك كتب ماركس البيان الشيوعي ودعى إلى وحدة عمال العالم.

وقد تعرض المذهب الاشتراكي وآراء ماركس إلى انتقادات كثيرة، منها بان مفهوم الطبقة العاملة لا يستوي ولا يقوم على أساس اقتصادي معيشي فقط، بل ثمة عوامل أخرى مثل الدين والسياسة تتحكم في تعريف المفهوم. كذلك تقسيم المجتمعات إلى برجوازيين أصحاب رؤوس الأموال وبروليتاريات/ عمال ومسحوقين أمر غير علمي تماماً ويجافي الحقيقة، فهناك عادة طبقة ثالثة ما بين الطبقتين. كذلك ثمة ملاحظات على

40- د. أبو زيد محمد مكي: ظاهرة الصراع في الفكر الغربي بين الفردية والجماعية. مركز التأصيل للدراسات والبحوث. جدة، السعودية. الطبعة الأولى 2008 م. ص 22 و 23 و 24.

نظرية قيمة العمل وفائض القيمة التي يتم من خلالها استغلال العامل/ حيث ثمة عوامل اخرى غير رأس المال هي التي تحدد هذه القيمة، مثل العمل والمواد الأولية والأرض ورأس المال وقوانين العرض والطلب. كما أن تنبؤات ماركس بانهيار النظام الرأسمالي فشلت، بل اكتسبت الطبقة العمالية الكثير من الامتيازات وتحسنت احوالها اقتصاديا واجتماعيا في ظل دوام وقوة النظام الرأسمالي، الذين أيضا ادخل على نفسه تحسينات جعلت من الصعب نعته بالتوحش والاستغلال.

المصادر:

- 1- الدولة والقانون. من إصدارات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2006 م.
- 2- د. جهاد عودة: النظام الدولي: نظريات وإشكاليات. دار الهدى للنشر. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2005 م.
- 3- د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني: الأنظمة السياسية. من منشورات جامعة بغداد. بغداد، العراق. الطبعة الأولى 1991 م.
- 4- جاك دوه نيدييه دي فابر: الدولة. ترجمة: أحمد حسيب عباس. مراجعة: د. ضياء الدين صالح. من إصدارات وزارة الثقافة المصرية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1958 م.
- 5- د. أحمد جمال الظاهر: دراسات في الفلسفة السياسية. دار الكندي للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 1988.
- 6- د. عبد المجيد عرسان العزام ود. محمود ساري الزعبي: دراسات في الفكر السياسي. دار الحامد. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 1988 م.
- 7- د. عبد القادر محمد فهمي: المدخل إلى دراسة الإستراتيجية. دار مجدلاوي للنشر. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 2006 م.
- 8- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهاان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. ترجمة واعداد: مركز الخليج للأبحاث. دبي، الامارات. الطبعة الأولى 2008 م.
- 9- إبراهيم أحمد: الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، مقدمة إلى كلية العلوم الإجتماعية في جامعة ألسانيا في وهران، الجزائر. 2010 م.

- 10- د. بسعد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر. من إصدارات كلية الحقوق بجامعة القاهرة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2007 م.
- 11- د. إبراهيم درويش: النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية. دار النهضة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1969 م.
- 12- نجيب المستكاوي: جان جاك روسو: حياته، مؤلفاته، غرامياته. دار الشروق. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 1989 م.
- 13- جان جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي. ترجمة وتقديم وتعليق: عبد العزيز لبيب. من إصدارات المنظمة العربية للترجمة. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2011 م.
- 14- روبرت ووكلر: روسو: مقدمة قصيرة جدا. ترجمة: أحمد محمد الروبي. مراجعة: مصطفى محمد فؤاد. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2015 م.
- 15- د. ثروت بدوي: النظم السياسية. دار النهضة العربية. القاهرة، مصر. الطبعة الثانية 1989 م.
- 16- د. منير حميد البياتي: النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية: دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة. دار النفائس. عمان، الأردن. الطبعة الرابعة 2013 م.
- 17- د. عبدالوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني. دار المدى. دمشق، سوريا. الطبعة الأولى: 2000 م.
- 18- عبد الغني بسيوني عبد الله: الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. مطابع السعدي. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2004 م.
- 19- جورج سباين: تطور الفكر السياسي: ترجمة علي إبراهيم السيد. دار المعارف. القاهرة، مصر. الجزء الرابع. الطبعة الأولى 1974 م.
- 20- د. إمام عبد الفتاح إمام: دراسات هيجلية. دار الثقافة للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1985 م.
- 21- د. فضل الله محمد إسماعيل: الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث. بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب. كفر الدوار، مصر. الطبعة الأولى 2001 م.

- 22- د. عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة. دار وائل للنشر. عمان، الأردن. الطبعة الأولى 1997 م.
- 23- د. محمد يوسف علوان: القانون الدولي العام. دار وائل للطباعة والنشر. عمان، الأردن. الطبعة الرابعة 2007 م.
- 24- ياسر رشيد مهنة: أثر اللامركزية الإدارية على وحدة الدولة. أطروحة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق في جامعة الشرق الأوسط بالمملكة الأردنية الهاشمية 2018 م.
- 25- علي فوق: إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربياً: حالة ماليزيا. رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة قاصدي مرباح للعام الدراسي 2011 م. ورقلة، الجزائر.
- 26- لاري إلويتز: نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية. ترجمة: جابر سعيد عوض. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 1996 م.
- 27- صحيفة (الحياة) اللندنية. عدد 2017/11/20 م.
- 28- مايكل روسكين وآخرون: مقدمة في العلوم السياسية. ترجمة: د. محمد صفوت حسن. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر. الطبعة الثانية 2008 م.
- 29- ستيفن دي تانسي: علم السياسة: الأسس. ترجمة: رشا جمال. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2012 م.
- 30- د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: أسس ومجالات العلوم السياسية. مركز الإسكندرية للكتاب. الإسكندرية، مصر. الطبعة الأولى 2012 م.
- 31- د. جلول شيتور: الحرية الفردية في المذهب الفردي. مجلة (العلوم الإنسانية). الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. العدد العاشر 2006 م.
- 32- د. أبو زيد محمد مكي: ظاهرة الصراع في الفكر الغربي بين الفردية والجماعية. مركز التأصيل للدراسات والبحوث. جدة، السعودية. الطبعة الأولى 2008 م.